

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٣

الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس. (سري لانكا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

بيان رئيس الجمعية العامة

فنحن نشعر بأن اتباع نهج العمل المعتاد وتأجيل الاستجابات لتعزيز الأمن الدولي هو أمر بالغ الخطورة.

هناك حوالي 30 نزاعا مسلحا دائرا في العالم، ولا تظهر على أي نزاع منها بوادر التحسن. والحرب في أوكرانيا هي النزاع الأكثر تأثيرا من بينها. وقد وصل تأثيرها إلى كل بلد في العالم تقريبا.

وينتظر العالم حدوث تحسينات في المناخ العام - فهو ينتظر تأكيدات بأنه سيتم استبعاد أسوأ السيناريوهات. وينبغي ألا ننسى ذلك. هل يؤدي سباق التسلح المتسارع إلى تحسين الأمن والرفاه؟ إنه سؤال بسيط وأعتقد أن الإجابة يجب أن تكون بسيطة أيضا.

على الرغم من التحديات العديدة الأخرى التي تواجهها حكوماتنا إلا أنها تواصل زيادة الإنفاق العسكري بينما يكافح الناس لشراء الغذاء أو تعليم أطفالهم أو تدفئة منازلهم. أعلم أن دولا كثيرة ستقول لنا إنها مضطرة إلى الاستثمار في الدفاع الآن لأن الحرب وضم أرض الجار قد عادا على ما يبدو إلى مجموعة أدوات تسوية النزاعات. أسمع وأفهم مثل هذه الحجج إلى حد ما. على المدى الطويل تسليح أنفسنا بأسلحة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد تشابا كوروسي، رئيس الجمعية العامة، الموجود هنا اليوم لتشاطر رؤيته للدورة الحالية للجمعية. من دواعي سرورنا البالغ أن يكون هنا بيننا.

أدعو الآن رئيس الجمعية العامة إلى مخاطبة اللجنة.

السيد كوروسي (هنغاريا)، رئيس الجمعية العامة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني كثيرا أن أخطب اللجنة الأولى في هذه المرحلة المفصلية لنزع السلاح والأمن الدوليين.

إن وقتنا هذا بعيد عن كونه وقتا عاديا. ويكتسي العمل المشترك لهذه اللجنة أهمية استثنائية. فنحن نواجه أزمات متشابكة وغير مسبوقة، والتي تؤثر تداعياتها بشدة على جميع جوانب حياتنا. ولأن تلك التداعيات مستمرة في اختبار قدرات مجتمعاتنا على إدارة الأزمات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر

المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

جديدة، أسلحة أكثر حتى تدميرا وأكثر حتى تكلفة، هو بصراحة تامة طريق يؤدي إلى التدمير الذاتي.

ولقد قدمت التطورات في الأشهر الستة الماضية الجواب على هذه المعضلة. إننا نشهد انهيار المكونات الرئيسية لنظام تحديد الأسلحة الذي تم بناؤه على مدى عقود، وهو ما أدى إلى تدهور الاستقرار والأمن الدوليين. وهذا توجه لا بد من عكس مساره.

هل لدى هذه اللجنة الأولى القدرة على الإسهام بشكل كبير في تغيير هذا النموذج؟ ففي عام يتسم بالجمود بشكل متزايد يتطلع العالم إلينا لتحقيق اختراقات وإيجاد حلول. نحن بحاجة إلى أمم متحدة أفضل استعدادا للتحويل وإدارة الأزمات، وأكثر فعالية في تلك المجالات مما اعتادت أن تكون عليه. وإذا لم يكن نحن، فمن؟ من إن لم يكن الممثلين في هذه القاعة وحكوماتهم؟ ومتى إن لم يكن الآن؟ لنبذل جهدا إضافيا للتركيز على أكثر القضايا إلحاحا.

إنني أدرك أن لدى اللجنة الكثير من الأمور المطروحة عليها، من التهديدات المباشرة بوقوع كارثة نووية إلى التغلب على الخلل الوظيفي الذي يبتلي آلية نزع السلاح. الممثلون مكلفون بصون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، والتصدي لكل من الجريمة السيبرانية وسباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذه الدورة سيتناولون أيضا أطرا قانونية تاريخية، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية.

أدرك أن القائمة طويلة وأن التركيز يمكن أن يضيع بسهولة. متى إن لم يكن الآن، عندما يكون إحراز التقدم أمرا حيويا؟ التقدم من خلال العمل ممكن وقد حان الوقت الآن لتحقيقه. فيما يتعلق بالتهديدات النووية، يجب علينا ببساطة ألا نسمح بتصعيد التوترات الدولية إلى نقطة اللاعودة. فلا يمكننا تحمل تكلفة تقويض مصداقية معاهدة عدم الانتشار وهيكل نزع السلاح النووي. كما أنني أشجع الأعضاء على بذل قصارى جهدهم لإيجاد سبيل نحو الحوار. إن أرواحا كثيرة جدا معرضة للخطر.

(تكلم بالفرنسية)

لا يمكن أن نتصور بعد عقود من الجهود لتعزيز نزع السلاح أن تظل أسلحة الدمار الشامل تشكل تهديدا وشيكا.

(تكلم بالروسية)

إنني أدعو الأعضاء الآن إلى ضمان عدم استخدام وعدم إنتاج اختراعات البشرية هذه الأكثر فتكا مرة أخرى، وعدم وقوعها أبدا في أيدي مستخدمين مارقين أو إرهابيين.

(تكلم بالعربية)

تتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كل عام في ما يقارب من نصف الوفيات الناجمة عن العنف في العالم.

(واصل كلمته بالإنكليزية)

نحن نفهم كيف يمكن لخطر محلي أن يتحول بسرعة إلى خطر عالمي. ولن يتم تحقيق الأمن الحقيقي أو الحفاظ عليه بدون الشفافية والرقابة الكافيتين على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لعالم يتوقع منا أن نعمل وأن نجد حلولاً ملموسة في ذلك المضمار.

ولا يمكن بناء السلام إلا على أساس الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. لقد حان الوقت للمناقشات العالمية التي يهيمن عليها الذكور بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار أن تكفل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة. فيجب الاستماع إلى أصوات النساء حتى نتمكن من العودة إلى طريق المصالحة والحوار، والوفاء بالتزاماتنا بنزع السلاح، وتصميم حلول هادفة للمحتاجين. وفي هذه المرحلة الحرجة، أطلب من اللجنة الأولى أن تقود المسيرة في حل أكثر مشاكل عالمنا إلحاحا، وأن تكسر أي جمود وأن تمضي قدما معا. وأنا أتعهد بالعمل مع جميع الممثلين وهم يبدؤون اليوم هذا العمل، الذي هم عمل حاسم لبقائنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس الجمعية العامة على بيانه ومرة أخرى على حضوره اليوم بيننا. لقد ترك لنا هذا الصباح الكثير مما يشد أفكارنا. ونتطلع إلى تعاون كبير في الدورة الحالية.

البند من 90 إلى 108 من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الممثلين بأني أعول على تعاونهم في قصر البيانات على 8 دقائق عند التكلم بصفتهم الوطنية و 12 دقيقة عند التكلم باسم عدة وفود.

ويمكن للممثلين الذين لديهم بيانات أطول الإدلاء بنسخة مختصرة وتقديم بيانهم الكامل ليتم نشره على بوابة البيانات الإلكترونية. كما أشجع بقوة المتكلمين على التكلم بسرعة معقولة لإتاحة المجال لترجمة شفوية وافية.

السيدة شان فالفيردي (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): تهنئكم كوستاريكا، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى.

لقد عملت كوستاريكا خلال العام الماضي بلا كلل لمعالجة عدم مراعاة الاعتبارات الجنسانية المتأصل في الصكوك الدولية التي تتناول السلم والأمن. إن تطبيق منظور جنساني يعني فهم الطرق المختلفة التي ينخرط بها الرجال والنساء والفتيان والفتيات والأشخاص من الهويات الجنسانية الأخرى في العنف المسلح ويتأثرون به ويتصدون له. لقد فعلنا نحن ذلك لأنه أمر أساسي في وضع الحلول الفعالة لمنع العنف المسلح وقطع الصلة بين العنف والذكورة.

وفي آذار/مارس، في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2021-2025، دعت كوستاريكا إلى إجراء مزيد من البحوث التي تعزز فهما أفضل للروابط بين الشؤون الجنسانية والأمن السيبراني، ومعالجة قضايا مثل الوصول إلى التكنولوجيا والإلزام بثقافة البيانات والتحرش على الإنترنت. إن تحسين عمليات جمع البيانات وجعل المرأة أكثر وضوحاً في مجموعات البيانات المفتوحة والمصنفة حسب نوع الجنس هي كلها خطوات في الاتجاه الصحيح.

ومع ذلك لا تمثل النساء سوى 2 من كل 10 متخصصين في الأمن السيبراني، على الرغم من أنهن يمثلن قرابة نصف القوى العاملة

العالمية، والمعجم في هذا المجال مكتظ بالذكورة المفرطة. من الضروري أن نعمل جميعاً معاً لتوفير بناء القدرات المراعية للاعتبارات الجنسانية، والتغلب على الفجوة الرقمية بين الجنسين، وإقامة صلات مع الخطة المتعلقة بأعمال المرأة والسلام والأمن، وأن نطور معاً مجموعة أدوات للشؤون الجنسانية والأمن السيبراني لجميع الأطراف المهمة في هذا الصدد. يجب علينا أيضاً الانتباه إلى المعايير الجنسانية التي يمكن ترميزها بشكل ضمني وبشكل صريح في عمليات التعلم الآلي وتقييم العواقب المحتملة للتطبيقات العسكرية للذكاء الاصطناعي. وتشكر كوستاريكا معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على عمله في هذا الصدد.

في أيار/مايو، أقرت كوستاريكا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالذخيرة التقليدية بأن سياسات وممارسات إدارة الذخيرة المراعية للاعتبارات الجنسانية ستكون نقطة تحول، وذلك لأن الناس لا يموتون من جروح البنادق، بل يموتون من جروح الرصاص. وستزيد تلك السياسات والممارسات من فعالية الجهود الرامية إلى منع وتخفيف آثار تحويل الذخيرة والتفجيرات غير المخطط لها. كما أنها ستعزز الاتفاقات الدولية والإعلانات المعيارية التي تكون جميع الدول طرفاً فيها. ويحدونا الأمل في أن الإطار العالمي للذخائر التقليدية، الذي ينبغي اعتماده في العام المقبل، سيتضمن من البداية فرعاً كاملاً عن الشؤون الجنسانية. فهذا يشكل تقدماً.

في الاجتماع الثامن الذي تعقده الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في حزيران/يونيه، عملت كوستاريكا بشكل حاسم على كفالة المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والفعالة للمرأة في تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة، وإدماج منظور جنساني في جميع مراحل العملية. ونحن مطمئنون إلى أن الوثيقة الختامية لم تغفل عن الصورة الأكبر وقد

عواقب الإنفاق العسكري المتزايد بشكل مستمر. وفي هذا الصدد، تدعو كوستاريكا مجلس الأمن إلى الوفاء الحاسم والتهائي بالولاية الواردة في المادة 26 من ميثاق الأمم المتحدة. وسيكون التخفيض التدريجي والمستدام في الإنفاق العسكري أمراً بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال السنوات الثماني المقبلة.

في الختام، العنف هو ظاهرة جنسانية. والحرب ليست قدراً محتوماً؛ بل هي نتاج أعراف اجتماعية جنسانية يمكن للأسلحة أن تُشعل شرارتها. ويمكن منع العنف من خلال سياسات جيدة وتنفيذ قوي وتمويل مناسب. ويجب أن نتغلب على التحيزات المدمرة أو أن نعد أنفسنا للفشل إذا لم نستخدم قوة الشمول الجنساني لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن كوستاريكا متحمسة للعمل هذا العام على مشروع القرار الذي تقوده ترينيداد وتوباغو بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأتلو الآن بيان رئيس الوفد الروسي، مدير إدارة عدم الانتشار وتحديد الأسلحة في وزارة خارجية الاتحاد الروسي، السيد فلاديمير يرماكوف. "تتعدّد الدورة الحالية للجنة الأولى في ظروف طارئة تتسم بأخطر أزمة للأمن الدولي. ولقد تسببت في هذه الأزمة مجموعة من البلدان التي نصبت نفسها بلداناً استثنائية، والتي بعد أن فشلت في التغلب على الآلام الوهمية لماضيها الاستعماري تواصل الضغط بشراسة لتحقيق أهدافها الأنانية، متحذية مبدأ الأمن غير القابل للتجزئة والمصالح الأساسية للدول والشعوب الأخرى.

"وقد أدى هذا المسار المدمر إلى تفاقم المخاطر في مجال الاستقرار الاستراتيجي، وتسبب في اندلاع أزمات في مناطق عديدة مع ما ترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المجتمع الدولي بأسره، وفي مقدمته البلدان النامية.

"إن تهوّر المسار المدمر الذي اتخذته دول منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بقيادة الولايات المتحدة، بهدف

وضعنا برنامج العمل والصك الدولي للتعقب في سياقهما ضمن الإطار الأوسع لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي آب/أغسطس، في المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سلمنا بالتركيز على المنظور الجنساني ودور المرأة في سياق معاهدة عدم الانتشار في السنوات العديدة الماضية. ومع ذلك، يجب ترجمة زيادة الوعي إلى إدماج فعال ومدرّس يدفع إلى العمل. ويجب أن يتجاوز ذلك مجرد زيادة أعداد النساء في ساحات نزع السلاح النووي؛ فيجب أن يشمل الفئات المهمشة وإجراء التحليل الجنساني.

وسواء كان الأمر يتعلق بوجود المزيد من النساء في القاعات وفي قيادة المبادرات، أو تقييم الآثار غير المتناسبة للأسلحة النووية على النساء والفتيات، أو الارتفاع بمستوى التجارب النسائية ووجهات النظر الجنسانية التي تتحدى روايات السلطة الذكورية، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية والتقرير النهائي للاجتماع الأول للدول الأطراف، بما في ذلك الإعلان وخطة العمل، هي وثائق تضع الاعتبارات المراعية للشؤون الجنسانية بشكل راسخ في الساحات التي لم تسمح بذلك تاريخياً. منذ بداية عملية معاهدة حظر الأسلحة النووية وهي أكثر شمولاً بشكل ملحوظ من معظم عمليات السلام والأمن الدولية الأخرى، سواء فيما يتعلق بإدماج المنظور الجنساني أو إشراك المجتمع المدني. ويمكن لتلك الوثائق والعمليات، بل وينبغي لها، أن تكون نماذج مفيدة لمشاريع أخرى.

في عام 2021 تجاوز الإنفاق العسكري العالمي تريليوني دولار، وذلك وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. هذه هي السنة السابعة على التوالي التي يزداد فيها الإنفاق العسكري على مستوى العالم. ويرجع ذلك إلى العقلية الأبوية التي كثيراً ما تتجسد في الحاجة إلى الهيمنة. ولأحداث تغيير ذي مغزى والالتزام الكامل بأهدافنا المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام والأمن والاستدامة البيئية والاعتراف بحقوق الإنسان العالمية يجب أن نتبنى منظوراً نسبياً حول

"إن العالم يتغير بسرعة. وفي غياب حوار بناء، ستستمر الخلافات المتراكمة في التصاعد، مما يؤدي إلى فوضى تامة في الشؤون الاستراتيجية وأسوأ السيناريوهات. ولتجنب ذلك، يلزم إجراء حوار قائم على الاحترام والدوافع بشأن القواعد المقبولة للطرفين من أجل التعايش الخالي من النزاعات للحد من التوترات ومنع التصعيد الخطير وسباقات التسلح، بما في ذلك من خلال تحديد الأسلحة. وينبغي أن تستند هذه المناقشة إلى توافق في الآراء وأن تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية. إن الحاجة إلى تشكيل هيكل أمني دولي أكثر قابلية للبقاء على أساس تعددية الأطراف الحقيقية ومبدأ الأمن غير المجزأ هي حاجة واضحة للغاية في الوضع الراهن.

"ومن المؤسف أن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة قد فشل في الاتفاق على وثيقة ختامية تحظى بتوافق الآراء. فلم يتمكن المشاركون من تجاوز الخلافات بشأن المسائل العويصة التي تؤثر على كل السلال الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. ونتيجة لذلك تقلصت إلى الصفر فرص اعتماد وثيقة ختامية. ومع ذلك نحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن غيابها لا يعني إطلاقاً فشل المؤتمر. فحقيقة أن الدول الأطراف في المعاهدة تمكنت من تبادل الآراء هي في حد ذاتها ذات قيمة كبيرة في ظل الظروف الجيوسياسية الصعبة الراهنة.

"إن الوضع في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية غير مقبول على الإطلاق. فذلك الكيان الدولي الذي كان يوماً محل ثقة كبيرة وكيانا تقنياً بحتاً قد أصبح من خلال جهود البلدان الغربية أداة لتحقيق مصالحها الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وغيرها.

"إن عدم تقديم تفسيرات شاملة عقب الاجتماع الاستشاري للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية الذي

المواجهة المفتوحة مع روسيا في أوكرانيا، وانتهاجها سياسة حافة الهاوية والاقتراب من الوقوع في نزاع مسلح مباشر، هي أمر واضح، مما يهدد بمزيد من التصعيد إلى حد الصدام العسكري بين دول نووية، مع ما يترتب على ذلك من أخطر العواقب المحتملة. يجب منع مثل هذا السيناريو. ولذلك يتحتم في ذلك السياق أن تظل جميع البلدان النووية الخمسة ملتزمة بفرضية أن أي حرب بين دول حائزة للأسلحة النووية غير مقبولة، وذلك على النحو الوارد في البيان المشترك الصادر في كانون الثاني/يناير عن قادة الدول النووية. وروسيا ملتزمة تماماً بذلك أيضاً.

"إن أنشطة الولايات المتحدة المتصلة بتطوير ونشر أصول منظومة عالمية للدفاع بالقذائف في مختلف مناطق العالم، إلى جانب تكديس أسلحة غير نووية عالية الدقة يمكن أن تحقق نتائج استراتيجية، لا تزال تشكل عاملاً سلبياً ينطوي على مخاطر كبيرة على الاستقرار الاستراتيجي. وفي انتهاك لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، تبقي منظمة الناتو على ما يسمى ببيعاتها لتقاسم الأسلحة النووية بمشاركة بلدان أوروبية غير نووية تنتشر الولايات المتحدة على أراضيها قنابل نووية. وتخضع تلك الأسلحة ووسائل إيصالها لعملية تحديث مزعومة للاستقرار. لقد أكدنا مراراً على ضرورة إعادة أسلحة الولايات المتحدة النووية إلى أراضيها الوطنية، وإزالة الهياكل الأساسية لنشرها في أوروبا، ووقف تقاسمها للأسلحة النووية.

"إن زوال معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بسبب انسحاب الولايات المتحدة قد أعاد العالم إلى الوراء أكثر من 30 عاماً فيما يتعلق بالاتفاقات الدولية في مجال نزع سلاح القذائف النووية. إننا ندعو واشنطن وحلفاءها إلى تحمل المسؤولية والتعهد بالتزامات مماثلة لتلك التي تعهدت بها روسيا، على أساس متبادل، أي ألا تكون أول من ينشر أنظمة محظورة بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى.

انضمت روسيا إلى توافق الآراء بشأن هذه الوثيقة، مع وجود تحفظات عليها. ومن المهم أن تنعكس تلك الأحكام وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه هذا العام في قرار الجمعية العامة ذي الصلة.

”ونشير إلى التيسيس المتزايد للمناقشات داخل الجمعية العامة وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح. إننا نشهد التخلي عن الحوار الموضوعي والمحاولات المستمرة من جانب البلدان الغربية لتحويل تلك الهيئات إلى أدوات للضغط على تلك الهيئات التي تخرج عن خطها، ولتقويض ولاياتها وتفتيح النظام الداخلي والمبادئ الأساسية لعملها.

”ونحن من جانبنا كنا نشجع باستمرار على جدول أعمال موحد. سنقدم مشروع قرار بعنوان ”تعزيز وتطوير نظام لاتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار“. نتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء وتأثيره الإيجابي على التعاون البناء بشأن مجمل نطاق مسائل السلم والأمن الدوليين“.

السيد الذبحاني (اليمن): السيد الرئيس، يود وفد بلدي تهنئكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، متيقنين من كفاءتكم وقدرتكم الحكيمة في الوصول بأعمال هذه اللجنة إلى غاياتها، ومؤكدين دعمنا وتعاوننا الكامل معكم لإنجاح هذه الدورة التي تتعقد في ظل ظروف جيوسياسية دولية معقدة.

كما ينضم وفد بلدي إلى البيان الذي ألقاه العراق نيابة عن المجموعة العربية، وكذلك بيان مجموعة عدم الانحياز، الذي ألقاه ممثل إندونيسيا (انظر A/C.1/77/PV.2).

يؤكد اليمن مجدداً التزامه بمبادئ وأهداف نزع السلاح والأمن الدولي وعدم الانتشار النووي، حيث تشكل حيازة وتطوير الأسلحة النووية تهديداً على الأمن والسلم الإقليمي والدولي. ومن هذا المنطلق، يؤيد بلدي كافة المبادرات الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية

بادرت بها روسيا بشأن الأنشطة العسكرية والبيولوجية للولايات المتحدة وأوكرانيا على الأراضي الأوكرانية، والتي ركزت على المطالبات المحددة التي قدمتها روسيا بالتفصيل فيما يتعلق بامتثال هذين البلدين للاتفاقية، مما عزز الحاجة إلى تعزيز هذه الاتفاقية. إننا نشير بصفة رئيسية إلى استئناف العمل بشأن بروتوكول ملزم قانوناً لهذه الاتفاقية مع آلية فعالة للتحقق. وتهدف المبادرات الروسية ذات الصلة إلى تعزيز الإطار المؤسسي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. نحن نقترح اتخاذ قرارات ذات صلة في المؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية.

”وثمة حاجة إلى تعزيز آلية الأمين العام للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بما في ذلك عن طريق النظر في إمكانية تحديث المبادئ والإجراءات التي لم تُحدث منذ اعتمادها في عام 1990. إننا نقدم مشروع القرار ذا الصلة تحقيقاً لتلك الغاية. ونتطلع إلى الدعم والمشاركة في تقديمه على نطاق واسع.

”لقد دعا الاتحاد الروسي على مدى عقود إلى وضع قواعد ملزمة قانوناً تهدف إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مع ضمانات ضد نشر أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الفضائية أو بواسطتها. وسنقدم إلى اللجنة الأولى مشاريع قرارات بشأن عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وبشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وبشأن اتخاذ مزيد من التدابير العملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نعمل على أقصى قدر من الدعم والمشاركة في تقديمها.

”إننا نرحب باعتماد التقرير السنوي الأول لفريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة 2021-2025. وقد

الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في التوصل إلى وثيقة ختامية، وذلك للمرة الثانية على التوالي بعد فشل مؤتمر عام 2015، ويدعو إلى ضرورة التغلب على الخلافات وتعزيز روح العمل متعدد الأطراف من أجل الحفاظ على عالم خال من الأسلحة النووية وحفظ مستقبل أجيالنا. ولذا فإننا نتطلع إلى أن يعمل الجميع على إنجاح المؤتمر الحادي عشر لاستعراض المعاهدة والتوصل إلى وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة تتضمن إجراءات واضحة لتعزيز فاعلية وعالمية المعاهدة من خلال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، لا سيما ما يتعلق بالتخلص التام من الأسلحة النووية وإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

تأتي هذه الدورة وبلدي ما زال يعاني من صراع مسلح منذ أكثر من سبعة أعوام نتيجة الانقلاب على الشرعية الدستورية من قبل الميليشيات الحوثية الإرهابية التي تتلقى كل أشكال الدعم العسكري واللوجستي من إيران. ويتمثل هذا الدعم في الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة والألغام الأرضية والبحرية، وهي أسلحة تقتل اليمنيين وتهدد دول الجوار وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

وفي الوقت الذي كان اليمن قد تخلص من مخزونه من الألغام بعد ما وقع على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام في عام 1997، عادت الميليشيات الحوثية لتصنع وتزرع الملايين من الألغام والعبوات الناسفة في كثير من مناطق اليمن، والألغام البحرية في الممرات البحرية، الأمر الذي أدى وما زال إلى مقتل وإصابة آلاف الضحايا، لا سيما الأطفال والنساء، وتهديد الملاحة الدولية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر. ورغم الجهود الكبيرة لنزع هذه الألغام من قبل الجيش الوطني ومشروع "ماسام" السعودي لنزع الألغام إلا أن كثافة وعشوائية الألغام المزروعة وعدم وجود خرائط لها ما زالت تشكل تحدياً كبيراً أمام هذه الجهود. ندعو المجتمع الدولي إلى ممارسة ضغوط حقيقية، أولاً، على هذه الميليشيات للتوقف فوراً عن زرع الألغام واستخدام الأسلحة ضد اليمنيين، وثانياً، على النظام الإيراني الذي يمدّها بهذه الأسلحة والصواريخ، للالتزام بالقوانين والقرارات الدولية ووقف تصدير أسلحة

وإنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي ما زالت تشهد حالة عدم الاستقرار والأمن بفعل اختلال موازين القوى بين أطرافها ووجود أنشطة نووية غير خاضعة لمنظومة عدم الانتشار النووي.

وفي الوقت الذي انضمت فيه جميع الدول العربية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأكدت على استعدادها الدائم لاتخاذ الإجراءات الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لا تزال إسرائيل ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وعدم إخضاع كافة منشآتها النووية لاتفاق الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفضها لجميع المبادرات الدولية الهادفة إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يعمل على استمرار حالة عدم الاستقرار وإلى سباق تسلح في المنطقة.

وفي هذا الإطار، يرحب بلدي بنجاح الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، التي انعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، والدورة الثانية التي انعقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 برئاسة دولة الكويت والقرارات الصادرة عنها، لا سيما اعتماد قواعد الإجراءات وتشكيل لجنة عمل غير رسمية، وذلك عملاً بمقرر الجمعية العامة رقم 73/546. ويتطلع بلدي إلى المشاركة الفعالة من قبل كافة الدول المعنية في الدورة الثالثة من هذا المؤتمر والمقرر انعقادها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل برئاسة الجمهورية اللبنانية، بهدف التوصل إلى معاهدة ملزمة تعزز الاستقرار والأمن والسلم في المنطقة والعالم.

تعتقد هذه الدورة بعد مضي أكثر من 50 عاماً منذ دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ، و 27 عاماً منذ تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، وهو ما يؤكد أهمية ضمان استمرار المعاهدة والمضي قدماً في تنفيذ التزاماتها. وفي هذا الصدد، يعرب بلدي عن أسفه الشديد لفشل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار

والاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، والاجتماع الثامن الذي يعقد مرة كل سنتين للدول للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والمؤتمر العاشر للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، والمؤتمر الثامن للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة.

وتظل ناميبيا ثابتة في عزمها على الاضطلاع بدورها في النهوض بمبدأي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، لأننا نعتبرهما مبدئين أساسيين لطموحنا الجماعي المتمثل في تعزيز السلم والأمن الدوليين. وتتعرّز هذه العزيمة من منطلق اقتناعنا بأن التعاون المتعدد الأطراف الشامل للجميع والمفاوضات بين الدول هي السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله إحراز تقدم بشأن الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية وتخفيف عواقبه الإنسانية.

لا يزال الإنفاق العسكري يتزايد في وقت يحتاج فيه العالم إلى إعادة تخصيص الموارد لتمويل التنمية، وخاصة في دول الجنوب. إن التوترات الجيوسياسية الحادة التي يتسم بها النظام العالمي الحالي تفرض ضغوطا هائلة علينا للتصدي لتحديات أمنية عالمية معقدة. وبالتالي تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن بناء جسور السلام التي يمكن أن تقربنا من بعضنا البعض، على الرغم من خلافاتنا.

وتظل ناميبيا تدعو إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة. وفي هذا الصدد، نشجع الدول المدرجة في المرفق ٢ على التصديق على هذه الاتفاقية من أجل دخولها حيز النفاذ.

ولا تزال ناميبيا تشعر بخيبة الأمل لأن المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار الذي اختتم أعماله مؤخرا قد فشل في التوصل إلى نتيجة حاسمة تدعم الالتزامات الواضحة بعالم لا تشكل فيه الأسلحة النووية تهديدا للبشرية. وبالنسبة لنا، تظل هذه المعاهدة حجر الزاوية في جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار.

الموت والدمار إلى هذه الميليشيات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدي. كما ندعو المجتمع الدولي والمنظمات المختصة إلى دعم جهود الحكومة اليمنية في التخلص من الألغام والتأهيل والتوعية بمخاطرها وأساليب التعامل معها.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، يرحب بلدي بنتائج الاجتماع الثامن لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، ويؤكد بلدي مجدداً على ضرورة تنفيذ برنامج العمل، لا سيما وأن هناك تزايداً مطرداً في إمداد الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية بهذه الأسلحة، الأمر الذي يطيل من أمد الحرب ويزيد من صب الزيت على النار ويقلل من فرص السلام والأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة.

ختاماً، نتطلع إلى نجاح أعمال هذه الدورة ونؤكد على تعاوننا المستمر في سبيل تحقيق غاياتنا وأهدافنا المشتركة في عالم يسوده الأمن والسلام.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة، سيدي، لأهنيكم من القلب على تعيينكم رئيساً للجنة الأولى للدورة السابعة والسبعين. أؤكد لكم ولمكتبكم دعمنا وتعاوننا الكاملين. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديرنا لوكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، سعادة السيدة إيزومي ناكاميتسو، وفريقها على عملهم في الاضطلاع بولايتهم في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

وتؤيد ناميبيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل غانا باسم مجموعة الدول الأفريقية وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

بعد عامين من المعوقات والقيود الشديدة التي حدت من قدرتنا على الانعقاد بالطريقة التي اعتدنا عليها، أتاحت لنا هذا العام عدة فرص للتركيز على جدول أعمال نزع السلاح من خلال اجتماعات نظامية. فلقد شهدنا في هذا العام وحده إعادة عقد مؤتمر نزع السلاح،

مع طموحات جدول الأعمال العالمي، الذي يسعى إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن الحرب النووية هي شر لا داعي له، والذي لدينا القدرة على تخلص العالم منه في عصرنا هذا. وانطلاقاً من هذا الاقتناع سيشترك وفد بلدي في مناقشات اللجنة الأولى خلال الدورة السابعة والسبعين. وسيتم شرح مواقفنا بالتفصيل خلال المناقشات المواضيعية. ونؤكد مرة أخرى تعاوننا الكامل معكم، سيدي الرئيس، وسندعمكم أنتم ومكتبكم على أمل أن تسفر هذه الدورة عن نتيجة إيجابية.

السيد إسبينوسا كانينيسارس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، وجميع أعضاء المكتب على انتخابكم. نحن نعلم أن إدارة هذه اللجنة الأولى في أيد أمينة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

لقد ازداد الإحباط بين الدول الأعضاء بسبب الحالة الراهنة، والتي تثير قلقاً متزايداً في جميع أنحاء العالم. وتناصر إكوادور نظاماً دولياً قائماً على المعايير، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة، في ظل المساواة في السيادة بين الدول وحظر استخدام القوة بأي طريقة تتنافى مع مقاصد الميثاق.

إننا نشهد سيقاً يشهد فيه الكوكب خطر استخدام الأسلحة النووية بشكل لم يحدث أبداً من قبل. هذا التحدي له بعد عالمي وهو ما يدعونا في الأمم المتحدة إلى مضاعفة جهودنا للمضي قدماً في البحث عن السلم والأمن الدوليين، وخاصة البحث عن عالم خال من أي أسلحة دمار شامل. لا يوجد سلاح نووي جيد، وذلك بالنظر إلى عواقبه الإنسانية الكارثية. إن وجودها في حد ذاته يشكل تحدياً لبقاء البشرية. فيجب على العالم أن يواصل البحث عن نظام للسلام والرخاء خال من أسلحة الدمار الشامل. هناك ميزانيات هائلة يتم تخصيصها كل عام لتحديث الأسلحة النووية وتطويرها، بينما لا تزال هناك تحديات

ومع ذلك نشعر بالتشجيع إزاء دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ والتقدم المحرز في تنفيذها من خلال استضافة الاجتماع الأول للدول الأطراف في فيينا في حزيران/يونيه. تعتبر ناميبيا هذه المعاهدة ومعاهدة عدم الانتشار صكين متكاملين، ونظراً لشجع الدول التي لم تنضم بعد إلى كلا الصكين ولم تصدق عليهما على أن تفعل ذلك. وبينما نسعى إلى الوفاء بالتزاماتنا بنزع السلاح، فإننا لا نزال ندرك تماماً ضرورة العمل عن كثب مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على حد سواء. ويساورنا القلق من أنه حتى يومنا هذا لم تنضم أي دولة حائزة للأسلحة النووية إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. فلا تزال هذه المعاهدة تشكل خطوة رئيسية نحو عالم خال من الأسلحة النووية، وإذا كنا صادقين في سعينا إلى نزع السلاح فعلياً مسؤولية جماعية عن ضمان عالميتها.

ولا يزال وفد بلدي يولي أهمية كبيرة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والقيمة التي تضيفها إلى الجهود العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويوصف ناميبيا دولة طرفاً ملتزماً في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا - معاهدة بليندابا - التي توفر درعاً لأفريقيا بمنع وضع الأجهزة المتفجرة النووية وحظر اختبار تلك الأسلحة المدمرة في القارة، فإنها تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم. ونعتقد أن هذا يشكل تدبيراً لبناء الثقة وخطوة هامة في تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولهذا السبب تدعو ناميبيا إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط دون مزيد من التأخير، على النحو الذي أوصى به مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام 1995.

وتشعر ناميبيا في هذه الدورة السابعة والسبعين بتشجيع كبير إزاء الجهود الرامية إلى النهوض بالمشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جدول أعمال نزع السلاح. وبالمثل، من خلال إدماج الشباب في جدول أعمال نزع السلاح نحن نكفل لنهجنا أن يكون شاملاً ومتمشياً

التقرير المرحلي السنوي الأول بتوافق الآراء في الاجتماع الموضوعي الثالث للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة 2021-2025، الذي اختتم في 29 تموز/يوليه. ونحن على يقين من أنه سيستمر تحقيق نتائج ملموسة في الاجتماعين الموضوعيين الرابع والخامس لهذا الفريق العامل.

وفيما يتعلق بالأمن السيبراني، تشدد إكوادور على ضرورة وضع إطار متين وملزم في المستقبل. وإلى أن يحدث ذلك، يجب أن نواصل العمل على تنفيذ الأنظمة القائمة لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض السلمية والأمنية، فضلا عن بناء القدرات، التي نؤيد بشأنها وضع منهاج دائم وعملي المنحى.

وفي ضوء الأولوية العليا التي توليها إكوادور لالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، اسمحو لي أن أعرض حالة تؤكد أنه حيثما توجد الإرادة يمكن القيام بعمليات نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين.

فيما يتعلق بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، تحتفظ إكوادور وبيرو بألية مشتركة بين البلدين للتنسيق والتعاون، والتي أصبحت دون شك نموذجا للمجتمع الدولي ومثالا للسلام والأخوة، حيث أنها أخذت جيشين تواجهها ضد بعضهما البعض في الماضي وجعلتهما معا في وحدة عمل، وبعقيدة مشتركة، والتي تركز أعمالها على الأهداف الإنسانية.

وأخيرا، ستسعى إكوادور خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن في عامي 2023 و 2024 إلى دعم الجهود الرامية إلى تعزيز أوجه التآزر بين أجهزة منظومة الأمم المتحدة، سواء في مجال عدم الانتشار أو في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة أو تحويل وجهتها إلى أطراف ثالثة. وسنكون دائما مقتنعين اقتناعا راسخا بأن كل جهد يبذل في سياق تعددية الأطراف له قيمة في مواصلة شق طريق للسلم والأمن لجميع بلدان العالم، والذي يكون مؤطرا في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيدة بيتي (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى.

مشتركة أخرى تؤثر على البشرية، مثل تغير المناخ والفقر والجوع، ضمن أمور أخرى.

يجب أن يمضي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويان قدما بطريقة متزامنة ومتراصة. ويجب على جميع الدول أن تمتثل للالتزامات عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، حان الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة مع الالتزام بها من قبل المجتمع الدولي بأسره. ولذلك نسلط الضوء على عقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي انتهى باعتماد إعلان يعزز التزام الدول الأطراف، إلى جانب خطة عمل فيينا، التي تسعى إلى تيسير التنفيذ الفعال للمعاهدة بطريقة عملية وفي الوقت المناسب.

تؤكد إكوادور من جديد أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعيد التأكيد على ضرورة دخولها حيز النفاذ على وجه السرعة. ولذلك ندعو البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، ولا سيما البلدان المدرجة في المرفق 2، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

وبالإضافة إلى الشلل الذي دام قرابة 30 عاما والذي عجز فيه مؤتمر نزع السلاح عن الوفاء بولايته المتمثلة في التفاوض على الصكوك الدولية، نحن نواجه تحديات ناجمة عن الحالة الراهنة والتي تهدد عمليات نزع السلاح وعدم الانتشار. ونأسف لأن مبدأ توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح، الذي ينبغي أن يكون أداة للتفاوض، قد أصبح شكلا من أشكال حق النقض. ولذلك سيكون هذا هو الوقت المناسب لبدء عملية تفكير للنظر في عناصر الإصلاح الممكنة التي من شأنها أن تعطي المؤتمر أهمية حقيقية كمحفل متعدد الأطراف وأن تحقق هدفه. وبوصف إكوادور رئيسة مؤتمر نزع السلاح فإنها ستقدم في هذا العام مشروع قرار بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح لكي تعتمده اللجنة.

إن بلدي يشاطر ويؤيد بقوة أهداف برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على نتيجة الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لتحقيق أهدافه. ونرحب باعتماد

نحن قلقون من التآكل الملحوظ للقاعدة التي تحظر الأسلحة الكيميائية، كما رأينا في استخدامها في سورية وماليزيا والمملكة المتحدة وروسيا. وندين تصريحات المسؤولين الروس التي لا أساس لها فيما يتعلق بمزاعم الاستفزات الكيميائية في أوكرانيا. إن استخدام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية كأداة هو أمر غير مقبول. سنواصل الدفاع عنهما قبل المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام 2023 وسنواصل دعم آليات التحقيق القائمة. وما زلنا أيضا محتشين بالكامل في مكافحة الإفلات من العقاب، ولا سيما في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، التي نرأسها.

علاوة على ذلك، ما زلنا ملتزمين بنظم مراقبة الصادرات للتكنولوجيات الحساسة التي تساعد على منع تحويلها إلى أغراض غير مشروعة، وبالتالي فهي تساعد على تعزيز السلم والأمن الدوليين. وتساعد تلك النظم على تعزيز الثقة المتبادلة وتيسير التعاون الدولي في هذا المجال، في امتثال كامل للالتزامات عدم الانتشار.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، تظل فرنسا ملتزمة بتعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ القانون الدولي الإنساني. ونأمل أن يتسنى إحراز تقدم في العمل بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. وسنواصل بذل جهودنا لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه ومكافحته، وهي الأسلحة التي أذكر أنها لا تزال تحصد أكبر عدد من الضحايا في العالم. وسنواصل أيضا المشاركة في العمل المتعلق بالذخيرة، والذي يكتسي أهمية خاصة للأمن ومكافحة الاتجار وسلامة الشعوب.

وتتعلق نقطتي الثالثة بأفاق عملنا. ففي هذا السياق المتوتر ستكون الأشهر المقبلة حاسمة في الحفاظ على الإنجازات التي تحققت في العقود الأخيرة فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح وفي تعزيزها.

تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2) وتود أن تدلي بالملاحظات الإضافية التالية بصفتها الوطنية.

أولا، في سياق عملنا، نبدأ هذه الدورة للجنة الأولى في بيئة غير مسبقة. فانتهاك روسيا الصارخ للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي قد وجه ضربة لهيكل السلم والأمن الذي بني على مدى أكثر من 70 عاما. وبخرقها للالتزامات التي قطعها على نفسها بموجب التزاماتها الدولية، بما في ذلك مذكرة بودابست، قوضت روسيا بشكل مباشر أمن القارة الأوروبية، وعلى نطاق أوسع قوضت الاستقرار العالمي. نحن ندين بشدة تلك الانتهاكات، بما في ذلك الاستفتاءات غير القانونية الأخيرة، ونندم العمل الجماعي من أجل استعادة الظروف الدائمة للسلم والأمن في أوكرانيا.

ثانيا، تكرر فرنسا تأكيد التزاماتها، ولا سيما تمسكها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال حجر الزاوية في نظامنا لعدم الانتشار ونزع السلاح. ونأسف لعرقلة روسيا الوثيقة الختامية في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في آب/أغسطس، عندما كانت لدينا وثيقة طموحة مطروحة على الطاولة كانت جميع الأطراف الأخرى - أي 190 دولة - على استعداد لدعمها. ونحن مصممون على مواصلة تلك الجهود في دورة الاستعراض المقبلة.

كما تظل فرنسا محتشة بالكامل لإيجاد حل دبلوماسي لأزمات الانتشار، سواء فيما يتعلق بإيران، التي ندعوها إلى العودة إلى التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وإلى التعاون الكامل دون تأخير وبحسن نية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي يجب أن تمضي قدما في التفكير الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه لجميع برامجها المنتشرة.

وتزداد الحاجة إلى تلك الجهود لأن الخطر الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل يظل خطرا داهما.

إلى جانب ألمانيا، مشروع قرار بشأن منع حيازة الإرهابيين للمصادر المشعة. وأخيراً، سندعم القرار المتعلق بمكافحة التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة، والتي تتسبب كل عام في وقوع ضحايا وإصابات بين المدنيين أكثر من أي سلاح آخر بعد الأسلحة النارية.

لقد بدأت الدورة السابعة والسبعون للجنة الأولى في سياق صعب ومتدهور للغاية. ومع ذلك، سنواصل الدفاع عن تعددية الأطراف الفعالة القائمة على حوار مفتوح ولكنه شاق مع جميع محاورنا للحيلولة دون تسييس هذا المحفل أو استغلاله. مصلحتنا المشتركة هي أن نتمكن من إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بنزع السلاح والأمن الدولي.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أراكم، السفير موهان بيريس، تتأسسون هذه اللجنة الهامة. ونهنئ أيضاً أعضاء المكتب الآخرين.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

لقد انصرف عالمنا اليوم عن مساره - من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية والإيكولوجية. والمخاطر تتضاعف. تواجه البلدان النامية أزمة ثلاثية في الغذاء والوقود والتمويل. تغير المناخ يتسبب في الخراب، كما توضح فيضانات باكستان الهائلة. والإخفاق في التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة قد أدى إلى إدامة النزاعات القديمة وإشعال نزاعات جديدة. لقد انتشرت التهديدات للسلم والأمن في جميع أنحاء أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأماكن أخرى. ويجري حالياً سباق تسلح عالمي جديد ومزعزع للاستقرار. تجاوزت النفقات العسكرية مثيلاتها في حقبة الحرب الباردة. ويجري تسليح التكنولوجيات السيبرانية في الفضاء الخارجي والذكاء الاصطناعي ونظم الإيصال الجديدة. وتتم علنا مناصرة مذاهب القتال في حروب عدوانية، والتي تشمل الآن مذاهب تدعو إلى استخدام الأسلحة النووية. وتم تجاهل الاتفاقات الرئيسية لتحديد الأسلحة. وتبقى التزامات نزع السلاح النووي في أغلبها بلا تنفيذ. لقد انهار توافق الآراء الدولي بشأن عدم الانتشار النووي.

وسيعقد المؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية بينما تواصل روسيا استخدام أحكام هذه الاتفاقية لنشر ادعاءات لا أساس لها ضد أوكرانيا والولايات المتحدة، كما سمعنا مؤخراً. ودفاعاً عن هذه الاتفاقية، لدى فرنسا مقترحات لزيادة الشفافية في التنفيذ الوطني لها، وتعزيز المساعدة بين الأطراف في حالة وجود ادعاءات، وتيسير التعاون الدولي في مجال السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي. نتطلع إلى دعم جميع الدول الأطراف لتحقيق نتائج ملموسة في كانون الأول/ديسمبر، ونكرر الإعراب عن أطيب تمنياتنا لإيطاليا في رئاستها. كما سنواصل دعم آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، التي لا تزال الآلية الدولية المستقلة الوحيدة القائمة للتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة البيولوجية.

سنبدأ في عام 2023 دورة جديدة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. ونحن مصممون على استخدام الإنجازات الهامة التي حققتها مفاوضات الجولة الاستعراضية السابقة لإحراز تقدم بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة، والتي هي الصك الوحيد القادر على ضمان نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين بشكل فعال.

وستتولى فرنسا أيضاً إحدى رئاسات مؤتمر نزع السلاح للسنة المقبلة. ونحن مصممون على النهوض بأعمال المؤتمر، بالتنسيق مع البلدان الخمسة الأخرى التي ستتولى الرئاسة، وثلاثة منها هي أيضاً جزء من الاتحاد الأوروبي.

سوف تسهم فرنسا بنشاط في أعمال اللجنة الأولى. وبوصفنا ننوّل رئاسة المؤتمر الاستعراضي الأخير للمؤتمر المعني بأسلحة تقليدية معينة، سنقدم مشروع القرار السنوي بشأن الاتفاقية، والذي سيهدف بصفة خاصة إلى تجسيد نتائج ذلك الاجتماع. وسنعمل أيضاً على وضع برنامج عمل سيبراني في المستقبل لدعم جهود الدول الأعضاء في تنفيذ معايير السلوك المسؤول في الفضاء السيبراني وتعزيز قدراتها. إننا نعلق أهمية خاصة على التقدم التدريجي لذلك العمل وعلى التكامل التام بين برنامج العمل المقبل والفريق العامل الحالي المفتوح باب العضوية. وسنقدم أيضاً، كما فعلنا قبل عامين

وقد كان من المؤشرات الأخيرة على سلوك الهند المتهور إطلاق قذيفة أسرع من الصوت قادرة على حمل سلاح نووي على أراضي باكستان في 9 آذار/مارس. وكان من الممكن أن يتصاعد ذلك إلى نزاع أوسع لولا ضبط النفس الباكستاني. ولا يمكن اعتبار تلك الواقعة حادثاً عرضياً. إن التحقيق المشترك الذي دعت إليه باكستان هو أمر ضروري للإجابة على الأسئلة المتعلقة بسلامة نظام القيادة والسيطرة الهندي وبروتوكولاته للسلامة والأمن وسبب تأخر الهند في الاعتراف بإطلاق تلك القذيفة.

ترغب باكستان في السعي إلى تحقيق السلام والتنمية والاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا، على أساس المساواة في السيادة والاحترام المتبادل، وهي مصممة على ذلك. ويمكن بناء هذا السلام، أولاً، من خلال استئناف المفاوضات لحل النزاعات العالقة بين باكستان والهند، وبخاصة حل نزاع جامو وكشمير، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ورغبات الشعب الكشميري؛ وثانياً، من خلال الحفاظ على توازن بين القدرات العسكرية التقليدية والاستراتيجية وعمليات النشر، بما في ذلك التدابير المتبادلة للقيود النووية والصاروخية والعسكرية بين البلدين. ولا يزال اقتراح باكستان وضع نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا مطروحاً على الطاولة. نأمل أن تساعد الهند في تهيئة الظروف المواتية لمثل هذا الاتفاق. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى قيام تعاون تجاري واستثماري، بما في ذلك الربط بين جنوب آسيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا والصين وما وراءها.

تظل باكستان ملتزمة بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونكرر دعوتنا إلى البدء فوراً في مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة للأسلحة النووية. لقد ظلت المقترحات المتعلقة بالضمانات الأمنية السلبية ومعاهدة الفضاء الخارجي مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لأطول مدة وهي جاهزة تماماً للتفاوض. وقد دعت باكستان إلى إبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية تخفض المخزونات الموجودة. ومن شأن ما تُسمى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن تجمد الترسانات النووية الكبيرة وغير المتكافئة والمواد الانشطارية القائمة. لقد عارضنا هذه المعاهدة التمييزية وسنظل نعارضها.

وقد حذر الأمين العام من أن احتمالات نشوب حرب نووية قد عادت لأن تصبح احتمالات حقيقية.

إن إعادة بناء هيكل أمني دولي دائم وأكثر إنصافاً هي أمر حتمي ملح. ويجب علينا أن نتبع المبادئ الأساسية. وهذه تشمل، أولاً، الاحترام الكامل والمتسق لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما عدم استخدام القوة؛ وثانياً، الالتزام بالتأكيد في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح على أن "لدى كل دولة حق متساو في الأمن"؛ وثالثاً، الاستفادة الكاملة من إمكانات الأمم المتحدة في تعزيز السلام. وهذا يوفر الأداة الأكثر شمولاً لبناء هيكل دائم للسلام يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة. الحرب ليست حتمية أبداً ولا يمكن للحرب أن تحقق سلاماً أو أمناً دائمين. فالسلام هو دائماً نتاج حلول توفيقية والمفاوضات هي السبيل الوحيد إلى السلام.

إن السلام والأمن في جنوب آسيا تهددهما سياسات القومية المتطرفة والهيمنة التي تنتهجها دولة واحدة، وتغذيها أيديولوجية هندوتفا المتطرفة. واليوم تسعى تلك الحكومة إلى إقامة دولة هندوسية حصراً في الهند، وتهميش وقمع 200 مليون مسلم وأقليات أخرى؛ وسحق المسعى الكشميري المشروع لتقرير المصير من خلال قوات قوامها 900 ألف فرد؛ وتهديد باكستان وتخويفها بنشر الغالبية العظمى من قواتها البرية والبحرية والجوية، واعتماد مذاهب تتوخى خوض "حرب محدودة في ظل التهديد النووي". إنها تسعى إلى بناء قدراتها في مجال الأسلحة التقليدية والنووية بعمليات استحواذ قيمتها 73 بليون دولار في العام الماضي من أجل تهديد جيرانها وفرض هيمنتها الإقليمية وتعزيز تطلعاتها كقوة عظمى.

إن الرغبة المعلنة لقادة الهندوتفا في احتلال آزاد كشمير وحتى إنشاء أxford بهارات - وهو مفهوم يتوخى الحكم الهندوسي على كل جنوب آسيا وما وراءها - هما مؤثران على طبيعتهم العدوانية والتوسعية. والافتقار إلى المساواة العالمية والإمداد السخي بالأسلحة والتكنولوجيات المتقدمة من مصادر متعددة قد شجعا ذلك النظام على اتباع هذا المسار العدواني.

حتى من الاتفاق على مجالات عديدة ذات أهمية قصوى، بما في ذلك النص المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومن المحبط بشكل لا يطاق أن التهديد بالأسلحة النووية وإمكانية استخدامها يلوحان في الأفق أكثر من أي وقت مضى. فهناك بلد لديه أكبر ترسانة نووية، وهو الاتحاد الروسي، يهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية. إننا نضم صوتنا إلى النداء العاجل الموجه إلى روسيا لكي تتحمل مسؤولياتها الواجبة بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية وتترجم البيان المشترك الصادر هذا العام عن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن إلى أفعال. كما نحث روسيا على الوقف الفوري لجميع الأعمال العسكرية، وسحب جميع قواتها من الأراضي الأوكرانية، والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وهناك بلد آخر، هو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي طور قدراته النووية وقدراته في مجال القذائف في تحد للعديد من قرارات مجلس الأمن، وسن مؤخرا قانونا جديدا يحدد عتبة استخدام الأسلحة النووية لأقل بكثير من أي بلد آخر في العالم. وتسمح هذه السياسة حتى بتوجيه ضربات استباقية أو استخدام الأسلحة النووية على أساس تعسفي خطير. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأمس فقط قذيفة تسيرية أخرى متوسطة المدى، فبلغ بذلك مجموع هذه القذائف التسيرية هذا العام وحده رقما قياسيا هو 39 قذيفة. تدين جمهورية كوريا بأشد العبارات استمرار أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المجال النووي ومجال القذائف، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن. ونشعر بقلق بالغ إزاء المستوى غير المسبوق من العدوانية الجنوبية في نمط سلوك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا.

علاوة على ذلك، توشك الآن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إجراء تجربتها النووية السابعة، الأمر الذي سيقوض بشكل خطير مصداقية النظام الدولي لعدم الانتشار. علاوة على ذلك، فإن الكيفية التي نعالج بها مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مجلس

وستقدم باكستان مرة أخرى مشاريع قراراتها الأربعة لمعالجة تحديد ونزع الأسلحة الإقليمية والتقليدية، ولبناء ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتك، السفير موهان بيريس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. وبالنيابة عن وفد جمهورية كوريا أؤكد لكم ولأعضاء المكتب الجدد دعمنا الكامل.

يؤمن وفد بلدي إيمانا قويا بقيمة النظام الدولي القائم على القواعد. وبوصفنا دولة عضوا في هذه الهيئة فنحن نتشاطر المسؤولية عن التمسك بالقيم العالمية واستعادة النظام العالمي وإثبات دور الأمم المتحدة في التصدي للتحديات العالمية التي نواجهها والتي لا يمكن أن تحلها دولة واحدة.

إن البيئة الأمنية العالمية هي اليوم أكثر خطورة وتعقيدا مما كانت عليه في أي وقت مضى منذ نهاية الحرب الباردة. فنحن نعيش في عصر يتسم بعدم اليقين والاضطرابات. ويواجه تضامن المجتمع الدولي والقيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة اختبارات بشكل يومي. الضغوط والتهديدات تأتي من الأبعاد الأمنية التقليدية وغير التقليدية على حد سواء. على سبيل المثال، سلامة النظام القائم على القواعد والسيادة الوطنية يضعفها بشكل خطير الهجوم الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا بلا مبرر ولا استقزاز.

وفي ظل هذه الخلفية المثيرة للقلق، من المؤسف حقا أننا قد فشلنا في التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر العاشر للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي عقد في آب/أغسطس. ومع ذلك، يجب أن تظل معاهدة عدم الانتشار قوية بوصفها حجر الزاوية الأساسي لنظام عدم الانتشار النووي. إن وفد بلدي يؤيد البلدان الأخرى في التأكيد مجددا على أن الفشل في التوصل إلى توافق في الآراء لا يعني فشل المعاهدة نفسها. فلقد شاركت الدول الأعضاء طوال المؤتمر بشكل بناء في مفاوضات مثمرة، وتمكنت

بمعاهدة تجارة الأسلحة، تولت جمهورية كوريا مؤخرًا رئاسة المؤتمر التاسع للدول الأطراف فيها.

كما نؤكد من جديد تأييدنا للمعايير المناهضة لاستخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نعتقد أن المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر والمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في العام المقبل سيوفران زخماً إضافياً للدول الأطراف من أجل إعادة تأكيد التزامها بالمعاهدات وتنفيذها. وستعمل جمهورية كوريا مع الآخرين لتحقيق نتائج ملموسة من المؤتمرات الاستعراضية.

وتعلق جمهورية كوريا أهمية كبيرة على ضمان بيئة فضائية آمنة ومأمونة ومستدامة للجميع. ومن هذا المنطلق، نرحب بالعملية الجارية للفريق العامل المفتوح باب العضوية بوصفها فرصة هامة لإيجاد أرضية مشتركة بشأن تحديد السلوكيات المسؤولة للحد من التهديدات الفضائية. نحن نرى أن التدمير المتعمد للأجسام الفضائية، الذي يسفر عنه حطام فضائي طويل الأجل، مما يعوق الاستخدام السلمي للفضاء، هو أحد أكثر التهديدات إلحاحاً. واليوم تلتزم جمهورية كوريا بعدم إجراء تجارب مدمرة للقذائف المضادة للسواحل ذات الصعود المباشر عقب إعلان الولايات المتحدة في نيسان/أبريل. إننا ندعو الدول الأخرى إلى الانضمام إلى التعهد بهذا الالتزام.

وباعتبارنا من أكثر الدول المجهزة بالاتصالات الرقمية، فضلاً عن كوننا دولة تتعرض لتهديد مستمر من الأنشطة السيبرانية الخبيثة، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأهمية وجود فضاء إلكتروني مفتوح وآمن ومستقر وسلمي ويمكن الوصول إليه. ويقدر وفد بلدي الدور الحاسم الذي يضطلع به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفريق الخبراء الحكوميين في إرساء سلوكيات مسؤولة للدول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك انطباق القانون الدولي على الفضاء السيبراني.

الأمن لن تكون رسالة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فحسب بل ستكون اختباراً حاسماً لقدرة مجلس الأمن على البقاء وأهميته. ومن هذا المنطلق نحث جميع الدول الأعضاء، وبخاصة أعضاء مجلس الأمن، على الانضمام إلينا في توجيه رسالة صارمة لا لبس فيها إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن تختار طريقاً مختلفاً. كما ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعودة فوراً إلى الحوار والرد الإيجابي على مبادراتنا الجريئة، والتي نقترح اتخاذ تدابير اقتصادية وسياسية وعسكرية مقابلة لها حالما تشرع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عملية حقيقية وموضوعية لنزع السلاح النووي.

نجتمع هنا اليوم في اللجنة الأولى، وهي المنبر البارز لوضع المعايير وبناء توافق الآراء سعياً إلى تحقيق الأمن والسلام الجماعيين. ويتعين على هذه اللجنة في هذا العام أن تسعى جاهدة للوفاء بولاياتها مع التحلي بإحساس شديد بالمسؤولية. وستبذل جمهورية كوريا كل جهد ممكن للإسهام بشكل بناء في العمل البالغ الأهمية للجنة الأولى ومجموعاتها.

إن وفد بلدي، بوصفه بلداً لديه التزام لا يتزعزع بتحقيق الرؤية المشتركة لعالم خال من الأسلحة النووية، يود أن يسلط الضوء على المسائل العالقة منذ أمد طويل والمتعلقة ببدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. إننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تنشيط الجهود ذات الصلة واتخاذ نهج ملموس وتدرجي نحو نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، ننوه بالدور الهام لمبادرة ستوكهولم والشراكة الدولية لنزع السلاح النووي. كما نؤكد من جديد دعمنا الكامل لمبادرة "تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي"، بوصفنا أحد رؤسائها المشاركين.

وكما شهدنا في الحرب في أوكرانيا، لا ينبغي الاستهانة بالتهديدات التي تشكلها الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وبناء على ذلك، تظل جمهورية كوريا ملتزمة بإطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة ومعاهدة تجارة الأسلحة. فيما يتعلق

لقد تم بالفعل الإعلان في محافل أخرى عن نتائج الاجتماع الأول للدول الأطراف في هذه المعاهدة، والذي عقد في حزيران/يونيه في فيينا.

وتعلق شيلي أيضا أهمية قصوى على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة، وهي صك أساسي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولذلك تكرر شيلي دعوتها إلى مضاعفة الجهود الدبلوماسية من أجل التصديق الفوري عليها، ولا سيما من جانب البلدان المدرجة في المرفق ٢.

ونذكر بأن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كانت أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية، من خلال معاهدة تلاتيلولكو في ١٤ شباط/فبراير ١٩٦٧.

وفيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن شيلي مقتنعة بأنها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وتشدد على أهمية تحقيق عالميتها والتفويض المتوازن للركائز الثلاث التي تعطيها هيكلها الأساسي، وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ولهذا السبب نجد أنه من المثير للإزعاج والقلق أننا لم نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية أو خطة عمل في المؤتمر الاستعراضي العاشر المؤجل للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ندعو إلى مواصلة جميع الجهود المتعددة الأطراف لصالح نزع السلاح وعدم الانتشار وحظر استخدام وحيازة جميع أسلحة الدمار الشامل. علاوة على ذلك، ندين الاستخدام العسكري للأسلحة البيولوجية والكيميائية في جميع الظروف. وتشجع شيلي الانضمام العالمي إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

ونود أن نشدد على أنه في ١ تموز/يوليه تسنى بتوافق الآراء اتخاذ القرار المتعلق بالاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر

وعلى الرغم من أن دورة اللجنة الأولى لهذا العام تتعقد في بيئة أمنية مليئة بالتحديات الشديدة إلا أنه يتعين علينا ألا ندع التاريخ ينزلق إلى الوراء بأن نشاهد قيمنا العالمية تتفكك ونقف مكتوفة الأيدي. نأمل أن نتمكن في اللجنة الأولى من تمهيد الطريق لاعتناق تعددية الأطراف والنظام القائم على القواعد من أجل تحقيق الأمن والسلم الجماعيين. وجمهورية كوريا مستعدة للمشاركة بشكل بناء في كل مراحل هذه العملية.

السيد فيدال (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اسمحو لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة وأن أتمنى لكم كل النجاح في عملكم هذا العام. كما نرحب بأعضاء المكتب الآخرين ونعرب عن التزامنا القوي بأن نسهم بشكل نشط وإيجابي في نتائج المداولات.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

ومرة أخرى، نود أن نشير إلى أن صون السلم والأمن الدوليين دون اللجوء إلى الردع النووي هو، بالإضافة إلى كونه واجبا أخلاقيا، هدف قابل للتحقيق ويتمشى مع النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان. إن المخاوف تتزايد بشأن العواقب الإنسانية الكارثية المحتملة لاستخدام مجرد سلاح نووي واحد، ناهيك عما قد يترتب على حرب نووية عالمية.

تجربنا الحالة الراهنة على أن نكون أكثر صراحة في التأكيد مجددا على أن التعايش في عالم خال من الأسلحة النووية أمر ممكن وأن التهديدات باستخدام أسلحة الدمار الشامل تشكل انتهاكا صريحا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي هذا الصدد، تسلم شيلي بأن معاهدة حظر الأسلحة النووية تدعم المنظومة والنظام المتعدد الأطراف في مكافحة حيازة ذلك النوع من الأسلحة. ولذلك نحن نؤيد المعاهدة وندعو الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة التي ليست جزءا من هذه المعاهدة إلى التوقيع والتصديق عليها.

أننا لن نُضطر بعد الآن إلى مشاهدة حروب عدوانية في أوروبا. لكن العدوان الذي شنته روسيا على أوكرانيا والأزمات الناجمة عنه - أزمات في الغذاء والطاقة والاقتصاد - عرضت للخطر مُثلنا الجماعية، وهو ما ندر حدوثه منذ نهاية الحرب الباردة. وبينما تتضح المسؤوليات عن هذا النزاع - فلا يتحملها سوى جانب واحد - فإن مسؤوليتنا الجماعية هي إيجاد حلول لتلك المشاكل بشعور من الإلحاح والتصميم والفعالية. إننا نكرر إدانتنا لخطاب روسيا النووي غير المسؤول. ولن يصرفنا هذا الخطاب أو يثبينا عن دعم أوكرانيا طالما لزم الأمر ذلك.

ولا يمكن لنا أن نتجاهل عواقب السيناريو الدولي الراهن على مناقشتنا اليوم وعلى العمل الذي نقوم به كل يوم هنا في نيويورك وفي جنيف وفي فيينا. فنحن نتحمل مسؤولية خاصة في العمل على نزع السلاح والأمن الدولي.

إن إيطاليا تتشاطر بالكامل هدف إيجاد عالم سلمي وآمن وخال من الأسلحة النووية - وهو هدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال نهج تدريجي. وترتكز جهودنا في ذلك على قلنا البالغ إزاء العواقب الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بأركانها الثلاثة التي يعزز بعضها البعض، حجر الزاوية في النظام الدولي. فمعاهدة عدم الانتشار توفر الإطار القانوني الواقعي الوحيد لبلوغ هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بطريقة تعزز الاستقرار الدولي والأمن غير المنقوص للجميع.

ونأسف بشدة لأنه لم يتسن اعتماد نتيجة نهائية في المؤتمر الاستعراضي الأخير للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وذلك بسبب عرقلة روسيا لتوافق الآراء. وعلى الرغم من أنه نص توافقي إلا أنه كان سيمثل معلما هاما، لا سيما في السياق الاستراتيجي الحالي. ومع ذلك، نؤكد من جديد أهمية الالتزامات القانونية المكرسة في المعاهدة، وندعو الدول التي لم تنضم إليها بعد إلى أن تفعل ذلك دون تأخير وبدون شروط.

إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤوليات أساسية، ونشجعها على السعي إلى مزيد من التخفيضات في ترساناتها النووية.

في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. هذا القرار يوفر إطارا تنظيميا وتوجيهيا لتنفيذ لمختلف كيانات الأمم المتحدة. ونحن نقر بأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها هو آفة لا يمكن قياس آثارها المدمرة، والتي تتجاوز نطاق الأمن الدولي وتؤثر بصفة خاصة على البلدان النامية.

وبالنظر إلى أن الفضاء السيبراني ينطوي على مسؤوليات هامة فيما يتعلق بمخاطره، وخاصة بالنظر إلى طابعه العالمي والعاور للحدود، ترحب شيلي باحتتام الدورة الموضوعية الثالثة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ في ٢٩ تموز/يوليه، وبأن التقرير المرحلي السنوي الأول للفريق العامل سيعتمد بتوافق الآراء.

وختاماً، أؤكد من جديد التزامنا بالإسهام الإيجابي في أعمال اللجنة الأولى.

السيد بنشيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أهنتكم، سيدي، على تعيينكم رئيساً للجنة الأولى. ولكم دعم وفد بلدي وتعاون الكاملان.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2). وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يعتمد السلم والأمن الدوليان على احترام القانون الدولي من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. إن تعددية الأطراف الفعالة والنظام الدولي القائم على القواعد هما السبيل الوحيد للنجاح. ولهذا السبب تؤكد إيطاليا من جديد دعمها لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ومحافلها الثلاثة التي يعزز بعضها البعض.

وفي مقابل أفضل جهودنا لتعزيز الأمن العالمي، قام الاتحاد الروسي، وهو دولة نووية كبرى وعضو دائم في مجلس الأمن، بالهجوم في شباط/فبراير على بلد مجاور، منتهاكاً بذلك القيم والقواعد التي يقوم عليها الأمن الدولي والتعايش المدني بين البلدان منذ عقود. وكنا نعتقد

العنقودية وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة، فضلاً عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتعتقد إيطاليا أن التعاون الدولي ومساعدة الضحايا هما عنصران أساسيان في التزامنا بعالم خال من الألغام، ونرى أن هناك حاجة إلى نهج شامل.

ونرحب باستكمال المفاوضات في وقت سابق من هذا العام بشأن نص إعلان سياسي يتعلق بالأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. علاوة على ذلك، نؤمن بأهمية مكافحة عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة والتنفيذ الكامل لجميع أحكامها.

وتدعم إيطاليا بنشاط الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها المرفقة بها. ونرحب بالعمل الجاري الذي يقوم به فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وإذ نضع في اعتبارنا أهمية تطبيق القانون الدولي الإنساني على جميع منظومات الأسلحة، نعتقد أنه من الأهمية بمكان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العناصر الممكنة لإطار معياري وتشغيلي.

إن التطور التكنولوجي والتقدم العلمي هما أمران حاسمان لرفاه البشرية. ونحن ملتزمون التزاماً راسخاً باستدامة وسلامة وأمن الفضاء الخارجي على المدى الطويل وبمنع حدوث سباق تسلح في ذلك المجال. ونشجع على المزيد من التعاون الدولي لوضع مبادئ متفق عليها للسلوك المسؤول.

وعلى نفس المنوال، ندعم جميع الجهود الرامية إلى إيجاد فضاء سيبراني عالمي مفتوح وحر ومستقر وآمن. ومن هذا المنطلق، تؤيد إيطاليا الاقتراح الداعي إلى وضع برنامج عمل للنهوض بالسلوك المسؤول في الفضاء السيبراني كمبادرة تكميلية ضرورية لخطة عملية المنحى مع تركيز خاص على بناء القدرات.

وختاماً، يشرفني كثيراً أن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية قد وافقت على تعييني لرئاسة المؤتمر الاستعراضي التاسع المقبل. لقد أظهرت الجائحة مدى أهمية تحسين الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية.

وينبغي أن يكون الدخول الفوري لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ خطوة هامة في هذا الاتجاه. وبوصف إيطاليا مؤيداً قوياً لهذه المعاهدة، وتمشياً مع دورها الحالي بوصفها منسقا مشاركاً للمادة الرابعة عشرة منها، فإنها تحث جميع الدول التي لم توقع وتصدق عليها بعد على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الدول إلى احترام الوقف الاختياري للتجارب النووية.

ونظّل أيضاً نؤيد البدء الفوري في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وريثما يتم إبرام هذه المعاهدة ينبغي لجميع الدول المعنية أن تلتزم بالوقف الاختياري.

ونظّل نشعر بقلق بالغ إزاء الصعوبات الشديدة التي لا تزال تواجهها خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني. إننا نحث إيران على العودة إلى تنفيذ التزاماتها بموجب هذه الخطة دون تأخير والامتثال الكامل لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات.

وبالمثل، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن المزيد من الاستفزات، بما في ذلك العدد المتزايد من عمليات إطلاق القذائف التسيارية والموافقة مؤخراً على قانون محلي يقنن الحق في شن ضربات نووية استباقية. ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه والعودة إلى الامتثال الكامل لمعاهدة عدم الانتشار.

وتظّل إيطاليا ملتزمة التزاماً قوياً بدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندين بقوة أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت ومن قبل أي أحد وتحت أية ظروف. ولا بد من تحديد هوية جميع من استخدموا الأسلحة الكيميائية ومحاسبتهم.

ويساور إيطاليا قلق بالغ من الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية العشوائية للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر

وعلى الرغم من أن مرض فيروس كورونا قد أدى إلى تفاقم الشدائد في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بغض النظر عن الحدود الوطنية إلا أنه من المؤسف للغاية أن حفنة من الدول تظل تطالب باستثمار موارد كبيرة في تحديث ترساناتها النووية وتقرر ذلك. وتعرب ماليزيا عن قلقها البالغ إزاء التحسن النوعي والزيادة الكمية في الأسلحة النووية، وتطوير أنواع جديدة متطورة من الأسلحة النووية، فضلا عن عدم إحراز تقدم في تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية. وتدين ماليزيا أيضا بشكل قاطع جميع التهديدات النووية، سواء كانت صريحة أو ضمنية وبغض النظر عن الظروف.

وتؤكد ماليزيا من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومما يؤسف له أنه على الرغم من المداولات المستفيضة التي أجرتها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لم يتمكن المؤتمر الاستعراضي من اعتماد وثيقة ختامية. إن الفشل المتتالي للمؤتمرين الاستعراضيين التاسع والعاشر لمعاهدة عدم الانتشار في التوصل إلى نتيجة موضوعية لا يبشر بالخير لهذه المعاهدة، وهو أمر غير مسبوق منذ تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥. يجب ألا يؤخذ استمرار فعالية المعاهدة كأمر مسلم به وقد يكون موضع شك ما لم تضاعف الدول الأطراف جهودها لتعزيز سلامة ومصداقية هذه المعاهدة. إن التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات والتعهدات التي قطعتها الدول الأطراف على نفسها هو أمر أساسي لضمان تحقيق هدف المعاهدة ومقصدتها في ركائزها الثلاث.

ولا يمكن للمفاهيم والمذاهب والسياسات المتزايدة التعقيد أن تخفي الطبيعة البغيضة للأسلحة النووية بوصفها أدوات للحرب والدمار أو العواقب والمعاناة الإنسانية الوخيمة التي ستنتج حتما عن أي استخدام لها. والواقع أن الضمان الوحيد والمطلق ضد التهديد الوجودي للبشرية الذي تشكله الأسلحة النووية هو القضاء التام عليها.

ولهذا السبب تعتبر ماليزيا معاهدة حظر الأسلحة النووية صكا بارزا في تقدمنا المشترك نحو عالم خال من الأسلحة النووية. إننا

وتعلق إيطاليا أهمية قصوى على اتفاقية الأسلحة البيولوجية بوصفها عنصرا أساسيا في هيكل نزع السلاح. ففي سياق التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة ينبغي أن نستخدم المؤتمر الاستعراضي القادم لتعزيز هذه الاتفاقية وتزويدها بالآليات المناسبة لتقييم الأثر المحتمل لهذه التطورات. وفي السنة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية الخمسين لفتح باب التوقيع على الاتفاقية، ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان عالميتها، إلى جانب تنفيذها الكامل والفعال.

علاوة على ذلك، تشجع إيطاليا السياسات والنهج التي تتيح التمكين الكامل للمرأة وتولي الاهتمام الواجب للآثار الجنسانية للعنف المسلح وأهمية إشراك المرأة في مفاوضات نزع السلاح وبرامج بناء السلام.

نحن جميعا مطالبون ببذل جهود خاصة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، ومن المهم أن ننظر معا إلى مصالحنا المشتركة لمواجهة التحديات العالمية. يجب ألا ندخل في طريق سباق تسلح جديد. وبدلا من ذلك، نحتاج إلى التزام جماعي متجدد بالحفاظ على المؤسسات والصكوك الدولية وضمان الأداء السليم لها.

وسيتم نشر النسخة الكاملة من هذا البيان على شبكة الإنترنت.

السيد عبيد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): ينضم وفد بلدي إلى الوفود الأخرى في تهنئتك، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأؤكد لكم دعم ماليزيا الكامل لعمل اللجنة الأولى.

وتؤيد ماليزيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/77/PV.2)، على التوالي.

في ظل خلفية السياسة العالمية المتغيرة، تظل هناك عدة تحديات في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، بينما تستمر التهديدات الجديدة في الظهور بوتيرة تتذر بالخطر. ولذلك يتحتم علينا التغلب على التعقيدات السائدة من خلال تعددية الأطراف المستدامة، لصالح الأمن المشترك والسلام والتنمية المستدامة لكل البشرية.

على بروتوكول المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في أقرب وقت ممكن، تمشيا مع الرؤية التي تبناها قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال مخطط الجماعة السياسية والأمنية التابعة للرابطة لعام ٢٠٢٥.

علاوة على ذلك، تنضم ماليزيا إلى الدول الأخرى في حث الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على أن تفعل ذلك، حتى يتسنى دخول المعاهدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وكما حدث في السنوات السابقة، ستقدم ماليزيا في هذه الدورة مشروع قرارها التقليدي، المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها". وتشير ماليزيا إلى ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية من أن هناك التزاما قائما بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، والوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة. ولا يزال ذلك التأكيد صالحا اليوم كما كان عندما أصدرت المحكمة فتاها الأساسية قبل أكثر من ٢٥ عاما.

لا تزال ماليزيا تتابع عن كثب التطورات الإقليمية التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. ويساورنا قلق بالغ إزاء التطورات الجارية في شبه الجزيرة الكورية، والتي تزيد من التوتر وعدم الاستقرار وتعرق الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سلمي للنزاع الذي طال أمده في شبه الجزيرة. إننا ندين الارتفاع الحاد في عدد تجارب القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا العام، بما في ذلك تجارب القذائف التسيارية العابرة للقارات، وكذلك التصعيد الأخير من خلال إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذيفة تسيارية فوق اليابان. تكرر ماليزيا تأكيد أهمية ضبط النفس من جانب جميع الأطراف المعنية وضرورة استئناف الحوار لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

ونؤكد أيضا من جديد دعمنا لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة ومواصلة تنفيذها. تدعو ماليزيا جميع الأطراف المعنية إلى المضي قدما على أساس الإرادة السياسية القوية والدبلوماسية.

نرحب بدخول المعاهدة حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ وبنجاح عقد اجتماعها الأول للدول الأطراف في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠٢٢. وتفخر ماليزيا بأن تعمل، مع جنوب أفريقيا، كرئيس مشارك للفريق العامل غير الرسمي المعني بإضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي أنشئ في ذلك الاجتماع.

وبالبناء على المبادرات السابقة للفريق الأساسي المعني بهذه المعاهدة، يسرت ماليزيا وجنوب أفريقيا تنظيم الحفل الرفيع المستوى للتوقيع والتصديق على المعاهدة كجزء من الفعالية المخصصة للمعاهدة التي نظمها مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية في نيويورك في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وقد شهدت تلك الفعالية قيام دولتين عضوين في المعاهدة، هما جمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية الدومينيكية، بإيداع وثائق التصديق على المعاهدة، فضلا عن توقيع خمس دول أعضاء على المعاهدة، وهي بربادوس وبوركينا فاسو وسيراليون وغينيا الاستوائية وهاييتي. تشيد ماليزيا بتلك الدول على اتخاذها خطوة هامة نحو توطيد المعاهدة، والتي ستستمر بلا شك قوتها في التزايد.

وكما أكدت مرارا الدول الأطراف في المعاهدة والموقعة عليها فإن المعاهدة تمثل تماما لمعاهدة عدم الانتشار وتكملها، فضلا عن مختلف المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، تؤكد ماليزيا من جديد الدور المركزي لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا وبروتوكولها في حماية منطقتنا من آفة الأسلحة النووية.

وفي أوقات يتصاعد فيها التوتر الجيوسياسي، وبالنظر إلى الخطاب النووي المتزايد حدة، تظل ماليزيا تشعر بالقلق إزاء غياب الضمانات الأمنية السلبية الملزمة قانونا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لبلدان في منطقتنا. إن عدم التوقيع الواضح على بروتوكول المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا من جانب أي من الدول الحائزة للأسلحة النووية، وهو الوضع الراهن، لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية. وفي هذا الصدد، تشدد ماليزيا على الحاجة الملحة إلى حل المسائل المتعلقة المتعلقة بالتوقيع والتصديق

الرئيسية الأخرى، مثل مؤتمر نزع السلاح، وبطبيعة الحال، اللجنة الأولى، بما في ذلك من خلال الدورة الحالية تحت قيادتكم القديرة، سيدي الرئيس.

السيد وروبلوسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى للدورة السابعة والسبعين. وبوسعكم التأكد من الدعم والتعاون الكاملين من وفد بولندا. وتؤيد بولندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2). واسمحو لي أن أسلط الضوء على عدة مسائل بصفتي الوطنية.

المسألة الأهم واضحة وهي الأكثر جوهرية. إذ إنه بسبب العدوان الروسي على أوكرانيا، تغير العالم بشكل كبير في ٢٤ شباط/فبراير. فقد تم تحدي هيكل الأمن العالمي برمته. وقوّضت ركائز النظام الدولي التي وُضعت منذ الحرب العالمية الثانية. وتترتب على ذلك أيضا آثار واسعة وطويلة الأمد على الجهود المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وهو يؤثر تأثيرا عميقا على عمل هذه اللجنة ومداولاتها. وإليك الأسباب.

تشن روسيا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن ودولة حائزة للأسلحة النووية، حربا دموية وشاملة - عدوان عسكري على أوكرانيا لا مبرر له على الإطلاق. لقد انتهكت روسيا بشكل صارخ مذكرة بودابست. وتواصل روسيا تهديداتها باستخدام الأسلحة النووية، إلى جانب التصعيد العسكري وتعبئة قواتها المسلحة. "هذه ليست خدعة"، صرح الرئيس بوتين، معلنا الضم غير القانوني القسري لأجزاء أخرى من أوكرانيا الأسبوع الماضي. لقد تم وضع القوات الاستراتيجية الروسية في حالة تأهب قصوى. إن روسيا تحتل بشكل غير قانوني وتقوم بأنشطة عسكرية ضد محطات ومنشآت الطاقة النووية في أوكرانيا، ولا سيما محطة زابوريجيا للطاقة النووية. ويجري التشكيك في السلامة والأمن النوويين الأوكرانيين. وتنتهك روسيا التدابير التقليدية القائمة لبناء الثقة والتزامات تحديد الأسلحة.

علاوة على ذلك، تظل ماليزيا ملتزمة التزاما كاملا باتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وكلتاهما عنصران أساسيان من جهود المجتمع الدولي لإنقاذ الأجيال الحالية والمقبلة من أهوال أسلحة الدمار الشامل التي لا توصف.

وفي المجال السيبراني، ترحب ماليزيا بالتقدم المحرز في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، وتتطلع إلى مزيد من العمل من جانب تلك الهيئة بروح توافق الآراء.

في عام ١٩٧٨، في الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، وصفت الجمعية العامة بإيجاز الحالة الدولية السائدة بالعبارات التالية:

تواجه البشرية اليوم تهديدا غير مسبوق بالانقراض الذاتي ناشئا عن التراكم الهائل والتنافسي لأكثر الأسلحة تدميرا التي تم إنتاجها على الإطلاق. ومن المحزن أنه على الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود إلا أن هذه الملاحظة تبدو بالمثل مناسبة تماما للحالة المعاصرة في عالمنا.

"إن الإنسانية تجابه اليوم خطرا لم تعرف له مثيلا من قبل، هو خطر إبادة نفسها نتيجة للتنافس على تكديس كميات هائلة من أشد ما أنتج من الأسلحة حتى الآن تدميرا". (القرار د-١٠/٢، الفقرة ١١)

ومن المحزن أنه على الرغم من مرور أكثر من أربعة عقود، تبدو تلك الملاحظة مناسبة تماما للحالة الراهنة في عالمنا.

ويتطلب التحقيق الكامل لجدول أعمال نزع السلاح على الصعيد العالمي في مختلف المجالات الموضوعية أن تكون آليته التداولية والتفديدية عملية ومرنة ونافذة البصيرة. وانطلاقا من تلك الروح، تشيد ماليزيا بنجاح عقد الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في نيسان/أبريل بعد توقفها خلال السنوات القليلة الماضية. ويحدونا أمل وطيد في أن نتمكن معا من تعزيز وتنشيط الهيئات

النحو الذي أبرزته تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الأشهر الأخيرة. تواصل بولندا، على غرار الاتحاد الأوروبي، دعم خطة العمل الشاملة المشتركة باعتبارها اتفاقاً مهماً في مجال الحد من الانتشار النووي. وتصورنا لم يتغير. وسيكون من الأهمية بمكان أن تتمكن الأطراف من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إعادة تفعيل خطة العمل الشاملة المشتركة.

ثالثاً، يتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لدعم وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي والأساس الضروري للسعي إلى نزع السلاح الفعال والقابل للتحقق منه الذي لا رجعة فيه، وفقاً للمادة السادسة منها. وكان ذلك قوة دافعة وراء مشاركتنا في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار بصفتنا رئيساً للجنة الرئيسية الثانية، وأنشطتنا في إطار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورؤاستنا مؤخراً لمجموعة موردي المواد النووية. ولا يغير ذلك النهج عدم التوصل إلى نتيجة توافقية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، على الرغم من الجهود الهائلة وبسبب حق النقض الذي لا يمارسه سوى بلد واحد، روسيا. علينا أن نكون طموحين ولكن واقعيين في السياق الاستراتيجي الحالي.

رابعاً، نحن بحاجة إلى معالجة مستقبل النظام العالمي لتحديد الأسلحة. فحالته الراهنة تشكل مصدر قلق منذ بعض الوقت. ومعاهدة ستارت الجديدة هي الآلية الوحيدة القائمة لتحديد الأسلحة غير التقليدية. وينبغي لها أن تسهم في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي الشامل، ولكن ينبغي لها في المقام الأول أن تؤدي إلى معاهدة متابعة أوسع نطاقاً تغطي جميع الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة غير الاستراتيجية في أوروبا، وأنواعها الجديدة. وينبغي للصين أن تشارك مشاركة بناءة في تلك الجهود. ومن الناحية الواقعية مرة أخرى، من الواضح أن أي حوار يعتمد على إعادة بناء الثقة المتبادلة على أساس احترام القانون الدولي.

خامساً، على الرغم من النجاحات التي لا يمكن إنكارها في كبح انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، لا يمكننا أن نهمل التهديدات

واسمحوا لي أن أكون واضحاً تماماً - إن هذا العدوان هو تتويج لسنوات من الانتهاكات وتقويض النظام الدولي من جانب روسيا. وينبغي ألا ننسى سجل روسيا المثبت في انتهاكات اتفاقات والتزامات تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح، مثل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، على سبيل المثال لا الحصر. وتخلي بيلاروس مؤخراً عن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، بعد التعديلات التي أدخلت على دستورها وغيرها من الإشارات والإعلانات المتعلقة بإمكانية استضافة أسلحة نووية روسية على أراضي بيلاروس، يزيد من تعقيد تلك الصورة القائمة. وتلك التطورات لا تترك أي أوهام - فروسيا تدمر حالياً النظام الدولي القائم على القواعد، وتشكل تعددية الأطراف جوهره، مما يشكل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين.

وفي ذلك السياق، ينبغي أن تكون رسالة هذه اللجنة صريحة وواضحة. يجب أن ندين العدوان الروسي بأقوى العبارات الممكنة. ويجب أن يتوقف الآن. ويتعين على القوات الروسية أن تتسحب من كامل أراضي أوكرانيا، ويتعين علينا معرفة ما يجب القيام به من أجل دعم هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار في الأشهر المقبلة.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، لا يمكننا أن نغفل عن التهديدات والتحديات الأمنية التي تتطور في مناطق أخرى من العالم. وهنا، اسمحوا لي أن أنتقل إلى نقطتي الثانية.

إن إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه يظل ضرورة مطلقة وأولوية للمجتمع الدولي بأسره. ويساورنا القلق إزاء استمرار برنامجها النووي، كما يتضح، في جملة أمور، من خلال إعادة فتح موقع تجاربها النووية، إلى جانب العدد غير المسبوق من عمليات إطلاق القذائف غير القانونية هذا العام، بما في ذلك أحدها التي جرت مؤخراً، وقانون جديد يأذن بتوجيه ضربات نووية وقائية. وما زلنا مقتنعين بأنه لا يمكن تحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية إلا بالوسائل السلمية.

وعلاوة على ذلك، نحيط علماً مع القلق بالخطوات التي اتخذتها إيران انتهاكاً لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، على

مقرر بناء بشأن ولاية فريق الخبراء الحكومي المعني بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في عام ٢٠٢٣. دعونا لا ننسى أن الأثر السياسي لاتفاقية الأسلحة التقليدية يعتمد على الاستقرار المالي. فبدونه، لن تتمكن الاتفاقية من تحقيق أهدافها. وتناشد بولندا جميع الدول الأطراف أن تسد اشتراكاتها الإلزامية في حينها وبالكامل.

وفي هذه الحالة الصعبة، ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا للاستجابة لتحديات اليوم والمستقبل، بينما نكون واقعيين ومدرّكين للقيود. وللجنة أيضا دور تّوْديه عندما يتعلق الأمر بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، ستواصل بولندا بنشاط مساعيها المتعلقة بالسلام والأمن في هذا المنتدى وغيره من المنتديات.

السيد راي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة المهمة. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل في مداولات اللجنة.

أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.2).

تجتمع اللجنة الأولى هذا العام في وقت عصيب. ففي خضم التوترات والنزاعات الجيوسياسية، هناك تنافس استراتيجي متزايد واستقطاب واضطراب في النظام العالمي. والمعايير والإطار المؤسسي التي وُضعت في إطار الأمم المتحدة قصرت في تحقيق نزع السلاح والسلام والأمن عندما نحتاج إليه الآن.

فسباق التسلح أخذ في الازدياد بتهور مفرط. إذ تجاوز الإنفاق العسكري العالمي السنوي تريليوني دولار. وقد تسارع تجديد الترسانات النووية وتحديثها باسم الردع النووي في العقائد الأمنية. وينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الأسلحة النووية الحديثة والفضاء الخارجي والفضاء السيبراني المسلحين لا يمكن أن تجلب إلا الدمار، وليس السلام.

وما من بلد محصن من خطر العواقب الوخيمة للأسلحة النووية، سواء انفجرت عن طريق الصدفة أو عن قصد. ولذلك، فإن القضاء

والتحديات المتعلقة باستخدامها. يقدم العدوان الروسي على أوكرانيا والسرديات التضليلية من جانب موسكو تذكيرا واضحا في هذا الصدد. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نشارك بنشاط في التحضير للمؤتمرين الاستعراضيين لاتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونحن بالتأكيد بحاجة إلى التركيز على تعزيز هذين النظامين إلى أقصى حد ممكن. ولهذا السبب بالذات، ستعرض بولندا، كما فعلت في السنوات السابقة، على الجمعية العامة مشروع القرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويتعين على الجمعية العامة أن تبعث برسالة دعم قوية لا لبس فيها من المجتمع الدولي بأسره لسلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية والدور القيادي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو أمر يكتسي أهمية بالغة في الفترة التي تسبق المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في العام المقبل.

أخيرا وليس آخرا، تعلق بولندا أهمية كبيرة على العمل المضطلع به في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ونعتقد أن اتفاقية الأسلحة التقليدية تظل أهم منتدى دولي ذي صلة بالموضوع، يجمع بين الخبرة الدبلوماسية والقانونية والعسكرية ويشرك الصناعة والمجتمع المدني لدراسة التطورات الجديدة في تكنولوجيات الأسلحة. ومما يؤسف له أن أهمية اتفاقية الأسلحة التقليدية وإطارها يواجهان، في الوقت الذي نتكلم فيه، تحديا يتمثل في العدوان الروسي على أوكرانيا. إن الاستخدام المكثف والعشوائي للأسلحة اللإنسانية ضد المدنيين الأبرياء والهيكل الأساسية المدنية أمر مؤسف جدا ويتعارض تماما مع أهداف الاتفاقية. ويمثل قصف القوات الروسية والقصف الجوي للمناطق المكتظة بالسكان انتهاكين لا لبس فيهما للقانون الدولي الإنساني، الذي تهدف اتفاقية الأسلحة التقليدية إلى دعمه وحمايته.

وستترأس بولندا الاجتماع المقبل للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، حيث سيتصدر جدول أعمالنا فيه التمسك بالقانون الدولي الإنساني والحفاظ على سلامة الاتفاقية. سندعم استمرارية مناقشات نزع السلاح، بما في ذلك من خلال اتخاذ

وتعرب نيبال عن ارتياحها لآلية التشغيل والتحقق الفعالة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية لكفالة وجود نظام موثوق للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية، وتوفير الحماية والمساعدة ضد الأسلحة الكيميائية، وتيسير الاستخدامات السلمية للكيمياء. واتفاقية الأسلحة البيولوجية هي أيضا هيكل قانوني دولي مهم ينظم أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن نعزز المعاهدة لمنع عسكرة البيولوجيا. وهناك حاجة ملحة إلى آلية عالمية غير تمييزية وملزمة قانونا لمعالجة مسألة التهديدات البيولوجية.

ويشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة تهديدا مستمرا للسلام والأمن العالميين. وترحب نيبال بنتائج الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وكما حددت الوثيقة النهائية، يجب أن نعزز التعاون والدعم عبر الحدود لتعزيز تنفيذ برنامج العمل.

إن الفضاء الخارجي تراث عالمي مشترك للبشرية. وتؤيد نيبال بقوة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وعسكرته. وينبغي ألا يستخدم الفضاء الخارجي إلا للأغراض السلمية. ويتعين تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة في المسائل المتصلة بالفضاء الخارجي. ويتعرض الفضاء الخارجي والفضاء السيبراني لخطر أن يكونا ساحتين للنزاعات. وتشدد نيبال على أهمية وجود إطار تنظيمي عالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء الحاسوبي المفتوحة والأمن التي يمكن الوصول إليها. وينبغي مساعدة البلدان النامية على زيادة قدرتها على أمن الفضاء الحاسوبي.

وينبغي لآلية نزع سلاح، مثل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح، أن تعمل بفعالية للمضي بنا قدما بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح.

وتؤيد إدراج المنظورات الجنسانية في أطر نزع السلاح. ويشكل النساء والشباب والجهات الفاعلة في المجتمع المدني عوامل تغيير في هيكل نزع السلاح.

على الأسلحة النووية هو الكفالة الوحيدة لعدم استخدام تلك الأسلحة في المستقبل. وإلى أن يتم القضاء عليها، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية والمجتمع الدولي أن يقدموا ضمانات ملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظرف من الظروف.

وتعتقد نيبال أن استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي للبيئة.

ونيبال، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تؤيد بقوة نزع السلاح العام والكامل للأسلحة النووية في إطار محدد زمنيا. إن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في نزع السلاح النووي. ومما يؤسف له أن المؤتمر العاشر للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة الذي عقد مؤخرا فشل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية موضوعية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتقيد تقيدا تاما بالتزاماتها القانونية تجاه القضاء التام على أسلحتها النووية بطريقة شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها.

وتعتقد نيبال أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تكمّل وتعزز هدف نزع السلاح العام الكامل. ونرحب بدخولها حيز النفاذ وبنتائج الاجتماع الأول للدول الأطراف. ونيبال ملتزمة بالتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. وبالمثل، نعول على الإبرام المبكر لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

نؤيد تأييدا تاما إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، التي تشكل لبنات بناء نزع السلاح وعالم خال من الأسلحة النووية.

وتؤيد نيبال بقوة حقوق الدول غير القابلة للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية واستخدامها للأغراض السلمية بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

وفي هذا الوقت الحرج، يشدد وفد بلدي على أولوية الدبلوماسية لتخفيف حدة التوترات العالمية والقضاء على خطر الحرب النووية. وفي ذلك الصدد، يظل عمل هذه اللجنة أكثر أهمية من أي وقت مضى لمواصلة الإسهام في جهود نزع السلاح وصون السلام والأمن الدوليين. وبينما نشدد على أنه ينبغي للدول النووية أن تتخذ إجراءات مجدية لتهدئة التوترات العالمية، يتعين علينا جميعاً أن نتكاتف ونستعيد الثقة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وتؤمن إثيوبيا إيماناً راسخاً بأن هذا ممكن بالتزام سياسي قوي ورؤية مشتركة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي ودعامة أساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولكن من المؤسف أن المؤتمر العاشر للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة، الذي عقد في آب/أغسطس، انتهى بدون توافق في الآراء. وإثيوبيا، بوصفها دولة طرفاً في المعاهدة، تؤكد من جديد التزامها بتنفيذها وتدعو الجميع إلى التوصل إلى توافق جديد في الآراء للتصدي بشكل جماعي للتهديدات النووية.

ونحن، في أفريقيا، اعتمدنا معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، معروفة أيضاً بمعاهدة بليندابا، لكفالة عدم استحداث الأسلحة النووية أو إنتاجها أو تكديسها أو اختبارها أو حيازتها أو وضعها في أفريقيا. ونحن واثقون بأننا من خلال ذلك الالتزام والالتزامات المماثلة في مناطق أخرى، يمكننا النهوض بقضية السلام والأمن العالميين.

ونود أيضاً أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية الحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وندعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مواصلة دعمها الفني.

وتشدد إثيوبيا على الدور الحيوي لمؤتمر نزع السلاح في التفاوض بشأن الاتفاقات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. والواقع، إن موقفنا الثابت هو أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى العالمي الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح وينبغي أن يكون كذلك.

ونعتقد أن مؤسسات ونظم نزع السلاح الإقليمية تكمل الهيكل العالمي لنزع السلاح من خلال تعزيز الحوار وتدابير بناء الثقة في المنطقة. ويتعين علينا تعزيز دور مراكز الأمم المتحدة الإقليمية لنزع السلاح الإقليمي. وكما حدث في السنوات الماضية، ستقدم نيبال مشروع قرار بعنوان "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ" بصفتها الدولة المضيفة للمركز الإقليمي. ويتطلع وفد بلدي إلى استمرار تلقي طلبات المشاركة والتأييد من جميع الدول الأعضاء لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما حدث في السنوات السابقة.

لقد كان السلام المؤكد المتبادل هو الزخم الرئيسي عند إنشاء الأمم المتحدة. إن الحوار والشفافية والثقة عناصر أساسية لنزع السلاح والسلام الدائم. والمستقبل الذي نريده يعتمد على التضامن الذي نصوغه اليوم. فليحل تضامناً محل الشكوك من أجل استدامة السلام والأمن للجميع.

السيد يوسف (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة. واسمحوا لي أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين معكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم.

ويؤيد وفد بلدي أيضاً البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ونيجيريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، (انظر A/C.1/77/PV.2).

إننا نعيش في عالم يواجه حالياً تحديات هائلة ومعقدة. وتهدد النزاعات المتزايدة السلام والأمن الإقليميين والعالميين. وقد أدى انتشار الأسلحة النووية، إلى جانب التوتر الجيوسياسي، لتفاقم الحالة إلى مستوى لم يسبق له مثيل لا يمكن فيه استبعاد احتمال وقوع كوارث نووية. ومما يبعث على القلق البالغ أننا، بعد نهاية الحرب الباردة، نسمع، كما قال الأمين العام، "قعقة السيوف النووية". كما نشاطر الأمين العام تحذيره من أن "أي استخدام للأسلحة النووية من شأنه أن يحرض على حدوث حرب فانية للبشرية".

منذ آخر دورة عقدناها، عادت الحرب إلى أوروبا. فدولة مسلحة نوويا تشن عدوانا غير مبرر على جارتها ذات السيادة وتحاول تبرير طموحاتها في التوسع الإقليمي من خلال استفتاءات غير قانونية. إذ رافق غزو روسيا لأوكرانيا تهديدات نووية واحتلال محطة زابوريجيا للطاقة النووية - وهي الأكبر في أوروبا - من جانب القوات المسلحة الروسية. وتلك الأعمال غير مسؤولة. إذ إنها تخاطر عن علم، إن لم تكن عمدا، بعواقب وخيمة علينا جميعا في جميع أنحاء العالم - عواقب لا يمكن حصرها بالحدود ويمكن أن تعني نهاية العالم كما نعرفه.

وقد هزت تلك التطورات جمهورنا وسياسيينا، وكذلك دبلوماسيينا. كما أنها تؤثر على كامل نطاق المواضيع التي من المقرر أن تناقشها اللجنة الأولى. فلننظر إلى ما شهدناه - القصف العشوائي للقصف بالمناطق الحضرية الذي حول المدن إلى أنقاض، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني الدولي؛ والهجمات السيبرانية غير القانونية التي تؤثر على الأفراد بما يتجاوز بكثير أهدافها المقصودة؛ والمفاوضات المتعددة الأطراف التي اختطفتها نظريات المؤامرة بشأن الأسلحة البيولوجية المزعومة. ولكن لا يوجد مجال حيث المخاطر أكبر مما هي عليه في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولم تكن المخاطر النووية مرتفعة إلى هذا الحد منذ عقود، والآليات المتبقية التي تهدف إلى وقف التصعيد ببساطة لا تعمل.

في حين أن الأزمة كشفت عن الكسور، كانت الشقوق معروفة منذ فترة طويلة. لقد فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة هذا العام، ليس فقط لأن روسيا عرقلت التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية؛ بل أيضا لأنه كما حدث في مؤتمر عام ٢٠١٥، هيمنت التوترات الجيوسياسية على عملية التفاوض، مما يعكس عجزا خطيرا في الثقة وانقسامات أساسية داخل عضوية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والأهم من ذلك كله، أنها كشفت عن عدم استعداد أكيد لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية للمضي قدما في نزع السلاح النووي الحقيقي وللتخلي عن الاعتقاد الخاطئ بالردع النووي.

ولذلك، فإننا ندعو إلى مزيد من المرونة لإتاحة المجال أمام مؤتمر نزع السلاح لبدأ عمله الموضوعي بدون مزيد من التأخير.

وعلى نفس المنوال، أصبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وصنعها وحيازتها وتداولها مصدر قلق كبير، لا سيما في أفريقيا، حيث توجع النزاعات والإرهاب. ومن الضروري أن نعرز جهودنا الجماعية للتنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بغية التصدي لذلك التحدي الملح. ومن الأهمية بمكان أيضا زيادة الدعم للجهود دون الإقليمية والإقليمية للقضاء على ذلك التهديد الشديد للسلام والأمن.

وترحب إثيوبيا بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وأمن استخدامهما، الذي نعتقد أنه سيسهم إسهاما كبيرا في الجهود العالمية لحماية الفضاء الحاسوبي.

ونشدد أيضا على الأهمية الحاسمة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من خلال صك ملزم قانونا. وعلاوة على ذلك، من الحيوي تقديم الدعم اللازم للبلدان النامية حتى تتمكن من استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام حكومة بلدي بالوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة، ونتطلع إلى مداولات اللجنة المثمرة.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بتهنئتك وتهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، سيدي الرئيس. ونتطلع إلى العمل تحت قيادتكم لإحراز التقدم وتنشيط هيكل نزع السلاح المتعدد الأطراف. وفي ظل الظروف الراهنة، فإن تلك ليست مهمة سهلة، ولكن بإمكانكم أن تعولوا على دعم النمسا الكامل.

وبطبيعة الحال، تؤيد النمسا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/77/PV.2).

على الانضمام إلى المراقبين الآخرين في الاجتماع الثاني للدول الأطراف والمشاركة في عمل المعاهدة فيما بين الدورات.

والخيط المشترك الذي يمر عبر جميع جهودنا لنزع السلاح هو وضع الأفراد في صميم عملنا، بما في ذلك معاهدة حظر الأسلحة النووية. ومن الأمثلة الأخرى العمل الطويل الأمد بشأن الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، الذي توج بالتزام جماعي بتوفير حماية أفضل للمدنيين من الأسلحة المتفجرة وتعزيز الامتثال للقانون الدولي الإنساني وتحسين تنفيذه. وتبين الإحصاءات أنه عندما تستخدم الأسلحة المتفجرة في مناطق مأهولة بالسكان، فإن أكثر من ٩٠ في المائة من الضحايا هم من المدنيين. وأطلقت النمسا، بالاشتراك مع ائتلاف من الدول المتشابهة التفكير ومجموعة من الزملاء في المجتمع المدني، العملية المؤدية إلى الإعلان السياسي. وأنا ممتن لزملائنا الأيرلنديين الذين تولوا حمل الشعلة بعد مؤتمر فيينا وأنهوا المفاوضات بنجاح. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلينا في تشرين الثاني/نوفمبر في قلعة دبلن والتوقيع على الإعلان السياسي.

تشير منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل مخاوف جدية من منظور إنساني وقانوني وأمني وتكنولوجي وقبل كل شيء أخلاقي. ومن الواضح أن الإطار القانوني الحالي يحتاج إلى تعزيز لكفالة مسؤولية الإنسان ومساءلته عند استخدام القوة. ونحن بحاجة إلى معالجة تلك المسائل على وجه الاستعجال مع تقدم البحث والتطوير ونشر تكنولوجيات الأسلحة الجديدة بوتيرة سريعة.

وستتناول مسائل أخرى، من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك والتنقيف في مجال نزع السلاح، في بياناتنا في المجموعة المواضيعية. ولكني أريد فقط أن أقول كلمة موجزة عن دعمنا الثابت لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، والعمل الأساسي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية من جانب أي جهة فاعلة، في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول ويستحق الشجب. ويجب محاسبة أي شخص ينتهك تلك المعايير

إذ يستند الردع النووي إلى الاستعداد لإلحاق الدمار الشامل والموت البشري والمعاناة بما يفوق تصورنا. إنه ليس عقيدة ودية. بل نظرية تبرر امتلاك أسلحة الدمار الشامل. وإذا كانت النظرية صحيحة وتجعل العالم آمناً، فإن المنطق يملئ أن يمتلك الجميع أسلحة نووية وأن يساهموا في هذا التأثير الإيجابي. لكن هذا سيكون جنونا. ولا أحد يريد ذلك. وإذا كانت النظرية غير صحيحة، فلا أحد أكثر أماناً، ولا أحد لديه ميزة، والنتيجة الوحيدة هي أن الجميع أقل أماناً. الردع النووي هو نظرية تستند إلى افتراضات خاطئة ومحفوفة بعدم اليقين. هناك شيء واحد مؤكد - إذا فشل، يمكن أن يكون له عواقب وخيمة. وعلينا أن نستخلص الدروس الصحيحة من الأزمة الحالية. ولا يمكننا أن نقبل الوضع الراهن النووي، الذي هو في الواقع انعكاس إلى سباق تسلح نووي بأسلحة جديدة أو محسنة، وزيادة الترسانات وانخفاض الشفافية. وفي إطار المظلة العريضة لمعاهدة عدم الانتشار، نحتاج إلى نقلة نوعية كاملة.

وتسعى غالبية واضحة من الدول إلى تحقيق ذلك من خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية. وبالنظر إلى الأزمة الراهنة، من دواعي الارتياح أن الاجتماع الأول للدول الأطراف في فيينا لم يبد فحسب الإيمان القوي بنزع السلاح الذي تتشاطره دول كثيرة جداً؛ بل حقق أيضاً نتائج ملموسة - إعلان سياسي قوي يدين جميع التهديدات النووية، بغض النظر عن الظروف، وخطة عمل فيينا الطموحة لتنفيذ المعاهدة. وتكتسي تلك الرسالة القوية والإعلان القاطع عن دعم القانون الدولي وتعددية الأطراف وإقامة عالم خال من الأسلحة النووية أهمية قصوى في الظروف الراهنة.

ونتطلع إلى مواصلة عملنا، مستفيدين من الخبرة العلمية والمجتمع المدني والمجتمعات المتضررة ونحن نستعد للاجتماع الثاني للدول الأطراف هنا في نيويورك في العام المقبل. وليس من المستغرب أن ندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. لقد حان الوقت لتكثيف الدعم والتأييد لموقف لا لبس فيه ضد الأسلحة النووية. وبالنسبة للدول التي ليست مستعدة بعد للقيام بذلك، نشجعها

ونحن فخورون بكوننا الدولة العضو الثالثة والخمسين التي تصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تحظر الأسلحة النووية على أساس مبادئ إنسانية لا يمكن دحضها، وترسي الإصلاح البيئي كقاعدة عالمية، وتمثل تقدماً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولا تزال معاهدة عدم الانتشار تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. وهو أمر أساسي لنظام دولي قائم على القواعد يحمي أمن الدول والظروف التي تمكن شعوبنا من الازدهار في سلام. ونأسف لأننا اختتمنا المؤتمر العاشر للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في الشهر الماضي بدون التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء.

وندعو الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بدون مزيد من التأخير وفتح الطريق أمام دخولها حيز النفاذ.

وما زلنا ملتزمين بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ولا نزال ندعم عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وننتقل إلى المشاركة بنشاط في المساعدة على تحقيق نتيجة ناجحة للمؤتمر التاسع لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتؤيد الفلبين تنفيذ القواعد والأنظمة الشاملة التي تغطي الأسلحة التقليدية. ونحن فخورون بأننا صدقنا هذا العام على معاهدة تجارة الأسلحة والبروتوكول الخامس للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، مما يجعلنا أحد البلدان القليلة الأطراف في جميع الاتفاقيات الإنسانية لنزع السلاح.

واتسمت الفلبين بكون قيادتها شفافة ومستوعبة للجميع خلال ترؤسها الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وكانت هاتان السمتان محوريتين ومسهمتين في التقدم والنجاح في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نتائج الاجتماع. ونرحب بقرار

الأساسية. ولهذا السبب، فإن النمسا عضو في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي تلك المنتديات، كما هو الحال في منتديات أخرى، تظل النمسا مقتنعة بأن تعددية الأطراف ضرورية لنزع فتيل الأزمات وبناء الزخم نحو أمن أكثر استدامة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على نزع السلاح، الذي تعطل مرارا بسبب إساءة استخدام مبدأ توافق الآراء.

إذ لا يمكن بناء الأمن من خلال نموذج يفضل أمن بعض الدول على الأخرى. ولا يمكن تحقيق الأمن غير المنقوص والأمن المتزايد إلا من خلال نزع السلاح الملموس والقضاء التام على الأسلحة النووية.

السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تهنكم الفلبين، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى وتؤكد لكم وللمكتب دعمنا.

ونؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز، وتايلند، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، (انظر A/C.1/77/PV.2).

وحتى في الوقت الذي نكافح فيه للتعافي من جائحة عالمية، فإن اتساع الأقطاب الجيوسياسية وتكثيف المنافسات الاستراتيجية يشكلان تحديات كبيرة لأمننا الجماعي. ولا تزال تحقيق بنا الخطب والمواقف النووية الخطيرة والتحديث المستمر للترسانات النووية وتوسيعها. وتلك الأمور تعيدنا إلى الوراء في تطلعا المشترك إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وكما قال رئيس الفلبين فرديناند ماركوس جونيور في بيانه في المناقشة العامة،

”يجب أن نرفض فكرة الردع وأن نظل ملتزمين بتخفيض المخزون العالمي من ... الأسلحة [النووية]“ (A/77/PV.5، صفحة ٥).

لا يمكن لأي طموح أو تطلع أن يبرر استخدام الأسلحة التي تدمر بشكل عشوائي وكامل. وأسلحة الموت هذه تعرض الجميع لخطر مميت، لا سيما إذا وقعت في أيدي الإرهابيين. ولن يحميننا من التأثير الكارثي لاستخدامها إلا القضاء التام عليها.

ونعتقد أن مبدأ إيلاء الاعتبار الواجب هو معيار أساسي لقياس السلوك المسؤول.

إن النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة عنصر مهم في النظام الدولي القائم على القواعد الذي يدعم السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي منذ تأسيس الأمم المتحدة. وتعتمد سلامة هذا النظام ومصادقته على الهياكل التي تم تطويرها بمرور الوقت من خلال عمليات يقودها الخبراء. وبوصفنا بلدا ينفذ إطارا إستراتيجيا لإدارة التجارة، نرى أن نظم مراقبة الصادرات لا تفرض قيودا لا مبرر لها على التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية، بل تقي بشكل ملموس بالتزاماتنا بعدم الانتشار.

تنتشر التكنولوجيا تقريبا في كل جانب من جوانب حياتنا البشرية، وهناك تهديدات أمنية غير تقليدية ناشئة ومتطورة مدعومة بالتكنولوجيا. وبالتالي، من المناسب والمهم أن نناقش القواعد والمعايير والسلوك المسؤول للدول في أمن واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونقر بالخطوات الكبيرة التي حققها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ عملا بالقرار ٧٥/٢٤٠ وتقرير الفريق المرحلي السنوي المتفق عليه بتوافق الآراء.

لقد أخضعت الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة على مدى السنوات الثلاث الماضية من دون مبرر لمسائل تنظيمية وإجرائية وسياسية. ونقدر حقيقة أنه على الرغم من البيئة الجغرافية السياسية الصعبة، استأنفت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة عملها بنجاح كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة هذا العام. وننتطلع إلى السنة الأخيرة من دورة عمل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٣.

وفي الختام، ننظر إلى التطورات الأخيرة في آسيا والمحيط الهادئ في سياق أولوية الالتزامات بموجب المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا ومعاهدة عدم الانتشار. ونرحب بإعادة تأكيد الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على الانخراط في حوار مستمر مع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتكثيف الجهود الجارية

إنشاء برنامج الزمالات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في دورة الميزانية المقبلة؛ والنظر في إنشاء فريق خبراء تقنيين مفتوح العضوية قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي الرابع؛ والتخلص المسؤول من فائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويستحسن أن يكون ذلك عن طريق تدميره؛ والحفاظ على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن الذي يعقد مرة كل سنتين.

وتؤيد الفلبين بقوة العمل في جنيف لتنفيذ أهداف الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية. وتسترشد مشاركتنا بدعوتنا المزدوجة لمركزية الضحايا وتعزيز القدرات الوطنية المستقلة للبلدان المتضررة. ونواصل أيضا الدعوة إلى اتخاذ إجراءات تعاونية لمواجهة التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، ولا سيما من جانب الأطراف المسلحة من غير الدول.

يجب أن نعمل على جعل نظام الحوكمة العالمية لدينا صامدا في المستقبل وسط التقدم السريع في التكنولوجيات. وفي بداية الدورة السابعة والسبعين، دعا رئيس بلدنا إلى وضع قواعد قانونية لمنع تسليح الذكاء الاصطناعي. وتحقيقا لتلك الغاية، قدمت الفلبين، مع مجموعة من الدول التي تشاطرها التفكير، مشروع بروتوكول سادس لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لحظر وتنظيم منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل.

ونؤكد من جديد تطلعا إلى صك ملزم قانونا يمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز أمن الفضاء الخارجي. وكما قال الرئيس ماركوس، من المهم أن يوضح المجتمع الدولي قواعد السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، عملا بالقرار ٧٦/٢٣١ ونعتبر تلك العملية خطوة مهمة نحو بناء هياكل قوية لدعم أمن الفضاء الخارجي وتعزيزه.

ولا تزال أوكرانيا تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي والأساس لمتابعة نزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. غير أن كفاءة وسلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقوضتا عندما احتلت روسيا شبه جزيرة القرم وشنّت عدوانها في شرق أوكرانيا، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وعدد من المعاهدات والاتفاقات الدولية، بما في ذلك مذكرة بودابست.

وعلى الرغم من المفاوضات البناءة التي جرت في المؤتمر العاشر للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في آب/أغسطس، عرقلت روسيا - وهي دولة حائزة للأسلحة النووية - التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية. والاتحاد الروسي، بقيامه بذلك، لم يظهر تجاهله لالتزاماته وتعهداته بموجب المعاهدة فحسب، بل حاول أيضا التهرب من مسؤوليته الكاملة عن أعماله ضد المرافق النووية في أوكرانيا. والأمر المثير للقلق البالغ هو أن خطر الحرب النووية أصبح الآن أعلى مما كان عليه في أي وقت مضى منذ الحرب الباردة. فالיום، يهدد الاتحاد الروسي علنا باستخدام الأسلحة النووية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يغض الطرف ببساطة عن ذلك الخطاب المتهور.

منذ الأيام الأولى لعدوانها على أوكرانيا، هاجمت القوات الروسية بشكل عشوائي المدن والقرى المسالمة في أوكرانيا بالصواريخ والطيران والدبابات والمدفعية. كما يستخدم الجيش الروسي بنشاط الأسلحة المتفجرة، بما في ذلك الذخائر العنقودية والأسلحة الحرارية والحارقة، التي تسبب إصابات في صفوف المدنيين وأضرارا جسيمة في البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المباني السكنية والمدارس والمستشفيات ومستشفيات الولادة ورياض الأطفال.

نحن قلقون جدا بشأن استخدام الطائرات المسييرة الإيرانية ضد الشعب الأوكراني والبنية التحتية المدنية. ولأول مرة في التاريخ، تحولت المنشآت النووية المدنية، بما في ذلك تشغيل محطة زابوريجيا للطاقة النووية، وهي الأكبر في أوروبا، إلى أهداف عسكرية ونقاط انطلاق

التي تبذلها جميع الأطراف لحل جميع المسائل المتعلقة وفقا لأهداف ومبادئ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والبيانات التي أعربت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية عن استعدادها للانخراط في حوار من أجل تحقيق ذلك الغرض.

وأخيرا، نؤكد من جديد حكمة مؤسسي أمننا المتحدة. وذلك يعني تجاوز خلافاتنا والالتزام بإنهاء الحرب وإقامة العدل واحترام حقوق الإنسان وصون السلام والأمن الدوليين.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. اليوم هو اليوم الـ ٢٢٣ للعدوان غير المبرر الذي تشنه دولة حائزة للأسلحة النووية موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

وفي الآونة الأخيرة، أعلنت روسيا عن تعبئة. وانتشر بالفعل في ساحة المعركة بعض الأفراد المجندين حديثا. وأجرت روسيا ما يسمى بالاستفتاءات في الأراضي المحتلة في أوكرانيا وحاولت ضم أجزاء من مقاطعات دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزابوريجيا. وتنتهك هذه الأعمال بشدة دستور أوكرانيا وقوانينها، وكذلك قواعد القانون الدولي والتزامات روسيا الدولية. ولن يكون لها أي آثار على النظام الإقليمي الإداري لأوكرانيا والحدود المعترف بها دوليا. هذا الإجراء لا علاقة له بالتعبير عن إرادة الشعب وليس له أي آثار على حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا. وتظل مقاطعات لوغانسك ودونيتسك وزابوريجيا وخيرسون، مثل شبه جزيرة القرم الأوكرانية، أراضي ذات سيادة لأوكرانيا. ولأوكرانيا كل الحق في استعادة سلامتها الإقليمية بالوسائل العسكرية والدبلوماسية، وستواصل تحرير الأراضي المحتلة مؤقتا.

ولسنوات عديدة، ظلت أوكرانيا ثابتة في دعوتها إلى القضاء التام على الأسلحة النووية بوصفه الهدف النهائي لنزع السلاح النووي وتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي كأداة لتحقيق ذلك الهدف. وبليدي، من جانبه، قدم إسهاما لم يسبق له مثيل في ميدان نزع السلاح النووي بتخليه عن ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم.

انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة ببرامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية واحترامها بالتخلي عن جميع البرامج النووية وغيرها من برامج أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية القائمة بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

وتؤيد أوكرانيا الجهود الرامية إلى الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحث إيران على العودة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة واتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بدون تأخير.

وتتشاطر أوكرانيا الرأي القائل بأن إنشاء مناطق جديدة خالية من أسلحة الدمار الشامل سيعزز النظام الدولي لعدم الانتشار. ونؤيد بقوة إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك لكفالة وقف اختياري ملزم قانونا للتجارب النووية.

ومهمة أخرى تأخر النظر فيها تتمثل في البدء الفوري للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهو أمر أساسي لتقييد الانتشار النووي والنهوض بهدف نزع السلاح النووي.

ولا تزال أوكرانيا تتقيد بقوة بأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وقرارات مجلس الأمن بشأن حظر توريد الأسلحة، وغيرها من الصكوك المهمة في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

ختاماً، ونظراً للولاية المنوطة باللجنة الأولى، تضطلع هذه الهيئة الفرعية التابعة للجمعية العامة بدور حاسم في إطار آلية نزع السلاح الرامية إلى إيجاد حلول للتهديدات التي تقوض السلام والأمن في جميع

للجيش الروسي، في انتهاك للقانون الدولي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. بالإضافة إلى الوجود غير القانوني للقوات العسكرية الروسية في محطة زابوريجيا للطاقة النووية، وكذلك موظفي شركة الطاقة النووية الروسية المملوكة للدولة "روساتوم"، تقصف روسيا بانتظام محطة الطاقة وبلدة إنبرغودار المجاورة بالأسلحة الثقيلة، فضلاً عن إرهاب وتعذيب الموظفين في زابوريجيا.

وبسبب تصرفات الاتحاد الروسي، أصبح العالم بأسره اليوم على شفا كارثة نووية، يمكن أن تكون عواقبها عالمية. وهذا مثال واضح على الإرهاب النووي الذي ترعاه دولة حائزة للأسلحة النووية. وتقدر أوكرانيا شجاعة واحترافية خبراء بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكانت الزيارة مجرد خطوة أولى. نظراً لأن محطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء لا تزال تحت الاحتلال، فإن المخاطر لا تزال قائمة. ومع ذلك، فإن الطريقة الوحيدة لكفالة عدم وجود تهديدات نووية هي أن تقوم روسيا بنزع السلاح من محطة توليد الطاقة، وسحب قواتها وتسليم السيطرة الكاملة على المحطة إلى أوكرانيا.

وتتلاعب روسيا بالمسائل البيولوجية والكيميائية إلى جانب الانتهاكات العديدة المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين. منذ بدء الحرب واسعة النطاق، استهدفت روسيا الشركات الكيميائية على أراضي أوكرانيا، وقدمت عددا كبيرا من الادعاءات الكاذبة تماما عن استخدام أوكرانيا للأسلحة الكيميائية واستخدمت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كمنصة لاستفزازاتها. استخدمت روسيا اتفاقية الأسلحة البيولوجية كأداة لدعايتها ضد أوكرانيا. وتهدف اتهامات روسيا ضد أوكرانيا والولايات المتحدة قبل كل شيء إلى خلق أسباب مصنعة لتبرير حربها العدوانية الشاملة ضد أوكرانيا، وتحويل انتباه المجتمع الدولي عن الفظائع التي ارتكبتها القوات المسلحة الروسية في أوكرانيا.

إن زيادة عدد عمليات إطلاق القذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طوال العام تقوض السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، تدين أوكرانيا بشدة عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في

لم يعد يخفي خططه لاستعادة الأراضي التي خسرها نتيجة لسياسته المدمرة، ويستخدم القذائف بعيدة المدى التي طلبها من الولايات المتحدة لضرب مواقع في عمق روسيا. وبناء على اقتراح واشنطن، بدأت القيادة العسكرية السياسية لأوكرانيا في التكلم ليس عن ضرورة هزيمة بلدنا في ساحة المعركة فحسب، ولكن أيضا لتحقيق تقطيع أوصاله وتدميره لاحقا، بمساعدة الغرب.

تدعم الدول الغربية أساليب القتال الإرهابية التي يستخدمها النازيون الجدد الأوكرانيون، الذين يلجأون إلى تكتيكات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وقيمون مواقع لإطلاق النار ومستودعات الذخيرة في المدارس والمستشفيات والمباني السكنية والمرافق الكيميائية الخطرة، ويضربون محطات الطاقة النووية وأماكن احتجاز أسرى الحرب، ويستخدمون المدنيين كدروع بشرية ويعدمون اللاجئين.

ومنذ نهاية تموز/يوليه، زرع عن بعد في وسط مدينة دونيتسك وضواحيها ألغام ليبستوك المضادة للأفراد، المحظورة بموجب اتفاقية أوتاوا. لقد تكلم ممثل أوكرانيا في بيانه عن ضرورة التقيد باتفاقية أوتاوا - وهذا محض نفاق. ففي آب/أغسطس، ظهرت أيضا معلومات تتعلق باستخدام مواد كيميائية سامة ضد أفراد عسكريين روس بالقرب من زابوريجيا. ولم تستثن كييف حتى السجناء من فوج آزوف، حيث قصفت مركز احتجاز سابق للمحاكمة في يلينوفكا، حيث كانوا محتجزين، وكل ذلك لمنع المقاتلين من الشهادة ضد مجنديهم في كييف وفي الغرب. ونأمل أن يستجيب خبراء اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدعوة وزارة الدفاع الروسية وأن يزوروا مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة ليروا بأنفسهم ما هي الاستفزازات اللاإنسانية التي تستطيع كييف القيام بها. كل هذا معروف جيدا في أمريكا وأوروبا، لكنهم يغضون الطرف عن الحقيقة المزعجة. في الواقع، لقد أصبحوا بالفعل شركاء في جرائم الحرب التي ارتكبتها نظام كييف وجعلوا أنفسهم أطرافا في النزاع في أوكرانيا.

وفي ظل الظروف الحالية، كان من المستحيل تجاهل إرادة سكان دونباس والأراضي المحررة في أوكرانيا، الذين سيواجهون الانتقام إذا

أنحاء العالم. ولذلك، نأمل أن تتمكن اللجنة الأولى من التصدي على النحو المناسب لأخطر التحديات التي تواجه الأمن الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ثلاث دقائق للمداخلة الأولى وثلاث دقائق للمداخلة الثانية.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن السياسة العدوانية المعادية لروسيا التي تنتهجها الولايات المتحدة وحلفاؤها في فضاء ما بعد الاتحاد السوفياتي، فضلا عن دعمهم العنيد لنظام النازيين الجدد في كييف - الذي يواصل، بمساعدة خارجية نشطة، إبادة سكان دونباس للسنة التاسعة - قد أجبرتنا على اتخاذ أكثر التدابير حسما. لقد بذلنا قصارى جهدنا منذ فترة طويلة لحل النزاع من خلال الدبلوماسية على طاولة المفاوضات، على أمل أن يعود الغرب إلى رشده. ومع ذلك، لم تسع الدول الغربية إلا إلى تأجيل خلافاتنا لإثارة نزاع عسكري واسع النطاق على خلفية رفض سلطات كييف بحكم الأمر الواقع تنفيذ اتفاقات مينسك.

كان سياسيو الدول الغربية هم الذين منعوا كييف من مواصلة محادثات السلام وألهموا فكرة النصر السريع. يجب على الولايات المتحدة وحلفائها تحمل عبء مسؤوليتهم عن إثارة المذبحة الدموية التي ارتكبتها نظام كييف ضد مواطنيه. لقد كثفت الولايات المتحدة جهودها لملء أوكرانيا بالأسلحة، وتزويد جيشها بمعلومات استخباراتية وكفالة المشاركة المباشرة لمقاتليها ومستشاريها في النزاع، الأمر الذي لا يطيل أمد الأعمال العدائية ويؤدي إلى خسائر جديدة فحسب، بل يجعل الحالة أقرب إلى خطر الصدام العسكري المباشر بين روسيا وحلف شمال الأطلسي.

وتخصص واشنطن مبالغ طائلة لكييف لتلبية احتياجاتها العسكرية وحدها. وتشجع الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناتو بكل طريقة ممكنة التطلعات العسكرية والرغبة الانتقامية لنظام كييف، الذي

داخل الهند، لا أساس لها في الواقع. وهي لا تستحق الرد، لأنها تتعلق بمسائل داخلية للهند، باستثناء نصح وفد باكستان بأن يهتم بالظروف المقلقة للأقليات والنساء في بلده.

وفيما يتعلق بمسألة القذائف، اسمحو لي أن أكرر ما قلناه سابقاً. لقد أعربت حكومة الهند عن أسفها. وقد نظرت الهند بجدية في المسألة، وأنشأت محكمة تحقيقية رفيعة المستوى واتخذت الإجراء المناسب. وتتقيد الهند تقيدا صارما بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية ولا تحتاج إلى مشورة من بلد له سجل حافل بالتصدير غير المشروع للمواد والتكنولوجيا النووية.

ولا تقتصر شواغل الهند الأمنية على منطقة بعينها، ولذلك فإنها ما فتئت تتناول هذه المسائل في سياق عالمي. وهذا ليس منتدى لمعالجة المسائل الثنائية أو الإقليمية. ولا مكان لمسائل الأمن الإقليمي في مداولاته.

وقد أوقف أحد البلدان التقدم في العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح على مدى العقدين الماضيين، وهذا البلد هو باكستان.

وأود أن أشكر سفير باكستان على إثارته موضوع الاقتصاد والاتصال. فالأرقام غنية عن البيان. إن الهند واحدة من أسرع الاقتصادات الكبرى نموا وقد تعافت من ضغوط الجائحة. وقد أرست الهند الأسس لتحويل الاتصال من خلال البر والبحر والجو في جوارها، على الرغم من أفضل الجهود التي تبذلها باكستان لمنع التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي. وسنكرس المزيد من الموارد والقدرات لتوسيع الاتصال والنمو الاقتصادي.

واللجنة الأولى لديها جدول أعمال حافل يتناول المسائل العالمية المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي. وقد اكتسب وقتنا وجهنا الجماعي أهمية أكبر في ظل الظروف الراهنة. واستنادا إلى ممارسة باكستان السابقة وهوسها بالهند، ربما تمارس باكستان حقها في الرد وتواصل سلسلة بياناتها واتهاماتها غير الصحيحة. وستمتنع الهند عن مواصلة ممارسة حقها في الرد احتراماً لعمل اللجنة الأولى وقيادتك، سيدي الرئيس.

عاد مسلحو كييف. لقد اتخذ رئيس روسيا القرار الوحيد الممكن - وهو دعم رغبة سكان جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين والأراضي المحررة في أوكرانيا في تحرير أنفسهم من نير حكومة النازيين الجدد في كييف. وأجريت الاستفتاءات العامة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر، وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر تم التوقيع على اتفاقات بشأن انضمام الجمهوريات إلى روسيا - عودتها إلى الوطن.

ولذلك، ترفض روسيا أي اتهامات توجهها الوفود إلينا كون لا أساس لها من الصحة ومغايرة تماما للواقع.

السيدة نارايان (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): تهنئكم الهند، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة خلال هذه الأوقات العصيبة، وتؤكد لكم تعاونها الكامل.

وتود الهند أن تعرب عن تعاطفها مع شعب باكستان وحكومتها بسبب الدمار والمعاناة اللذين سببتهما الفيضانات في البلد.

وقد أساء الممثل الدائم لباكستان استخدام هذا المنتدى لتوجيه اتهامات غير صحيحة ضد الهند. فمن المعروف جيدا أن الدولة الباكستانية تستضيف الإرهابيين وتساعدتهم وتدعمهم بنشاط. وأبرز صادراتها هو العنف والأخلاقيات التي تقمع الأقليات وتقمع النساء وتعزز الفتنة الطائفية، بما في ذلك فيما بين المسلمين. من ناحية أخرى، صدرت الهند اللقاحات وإمدادات الرعاية الصحية والقدرات خلال أحلك أيام الجائحة. ومارست تراثها الحضاري المتمثل في تطبيق مبدأ لفا سودايفا كوتومباكام، وهو قول سنسكريتي قديم يؤكد على وحدة البشرية جمعاء وعدم قابلية رفايتها للتجزئة.

وليس من المستغرب أن تستخدم باكستان اللجنة الأولى، التي تتناول مسائل حيوية تتعلق بالسلام والأمن الدوليين، لإخفاء الطابع المفترس للدولة الباكستانية وتركيزها الأحادي التفكير وقصير النظر جدا على تشجيع الإرهاب والعنف وعدم الاستقرار. الهند دولة ديمقراطية علمانية وبلد مفتوح لا يخفي شيئا. إن ادعاءات باكستان ضد الهند، بما في ذلك ما يتعلق بإقليم جامو وكشمير ولاداخ الاتحادية وبالأوضاع

من أجل معالجة مشكلة ما معالجة صحيحة، من الضروري تحديد السبب الجذري لها قبل التوصل إلى حل لها. وإذا كانت البلدان الأوروبية مهتمة حقا بكفالة السلام والأمن الدوليين والإقليميين، فلماذا تلتزم الصمت إزاء السياسة العدائية الشائنة التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؟ لماذا تتجاهل عمدا شراكة أوكوس، التي تقوض النظام الدولي لعدم الانتشار؟ ويجدر نصيحة البلدان الأوروبية أن تصغي إلى الأصوات المتزايدة لغالبية الدول الأعضاء التي تدعو إلى تفكيك المشاركة النووية والبعثات المشتركة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أوروبا، بطريقة كاملة لا رجعة فيها. إذا تمسكت الدول الأوروبية بعقلية الحرب الباردة والمعايير المزدوجة، فإن ذلك سيؤدي إلى تفاقم التوترات والنزاع في المنطقة.

إن الإدارة الكورية الجنوبية المحافظة التي تولت السلطة هذا العام تلجأ إلى ممارسة سياسة شرسة جدا وتصادية تجاه مواطنيها وإلى أعمال المداينة. وتتجاوز سياساتها وأعمالها سياسات وأعمال أي من الحكومات المحافظة السابقة، مما يدفع الحالة في شبه الجزيرة الكورية إلى حافة الحرب. وقد صنفت حكومة كوريا الجنوبية الجديدة حكومتنا وجيشنا باعتبارهما العدو اللدود وتلجأ إلى جميع أنواع الأعمال الشريرة وغير اللائقة على أسس سخيفة لكفالة التأهب ضد مواطنيهم. إنهم يلعبون الخدعة بالدعوة العلنية إلى السلام من خلال القوة والأمن القائم على القوة، بل ويدعون أنهم لن يترددوا في شن ضربة وقائية لتحديد قوة ردع الحرب لدولتنا. في هذه اللحظة بالذات، تزداد كوريا الجنوبية حماسة في تطويرها للأسلحة وتعزيز صناعتها الدفاعية في محاولة يائسة لتعزيز دونيتها العسكرية. والأسوأ من ذلك أنها تخطط لجلب أصول نووية للولايات المتحدة على نطاق أوسع وتوسع مناوراتها العسكرية بذرائع مختلفة.

على الرغم من أن حكومة كوريا الجنوبية المحافظة قد تأخرت، يجب أن نعترف بأنها تجاوزت الحد منذ البداية. إننا نتذكر بوضوح التصريحات المتهورة والسلوكيات الهجومية لكوريا الجنوبية ونراقب عن

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلدي مضطر لأخذ الكلمة لممارسة حقه في الرد على البيانات التي أدلى بها بعض ممثلي الدول الأوروبية وكوريا الجنوبية.

نحن نرفض رفضا تاما البيانات التي أدلت بها تلك الدول. ومن المقلق جدا أن الدول الأوروبية لا تزال تتبع ما تقوله الولايات المتحدة سعيا إلى انتهاج سياسة شرسة وعدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فمن الحق المشروع لدولتنا ذات السيادة أن تبني باطراد قدراتها العسكرية لمواكبة المشهد السياسي والعسكري الذي أوجدته في شبه الجزيرة الكورية الولايات المتحدة، التي تعيث فسادا لخلق بلدنا. وحتى يومنا هذا، تجري الولايات المتحدة تدريبات عسكرية مشتركة الواحد تلو الآخر مستهدفة بلدنا ومجربة جميع أنواع الأسلحة الاستراتيجية.

وعلاوة على ذلك، تهدد الولايات المتحدة بشكل خطير أمن دولتنا بنشر وسائل هجومية عسكرية حديثة جدا وإرسال أصول استراتيجية في تتابع سريع إلى شبه الجزيرة الكورية وبقية المنطقة. إنها ليست سوى الولايات المتحدة والدول التابعة التي تشكل خطرا جسيما على النظام العالمي لعدم الانتشار من خلال تأسيس شراكة أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (شراكة أوكوس). إنها ترتكب أيضا أعمالا تقوض السلام والاستقرار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ من خلال إرسال حاملات طائرات تعمل بالطاقة النووية وسفن حربية مختلفة إلى المنطقة.

وحتى الآن، يعزى الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة بالكامل إلى حقيقة أن لدينا رادعا حربيا قويا للتعامل مع التهديدات العسكرية المستمرة للقوى المعادية. وكلما تمسكت الولايات المتحدة أكثر بحملة الضغط التي تشنها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحشد الدول التابعة لها، أسرعنا في اتخاذ تدابير دفاعية عن النفس.

وغيرها من الهيئات الدولية المهمة. وكما نعلم جميعاً، علقت عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان. وروسيا أيضاً لم تعد جزءاً من مجلس أوروبا.

في عام ٢٠٢٢، شنت روسيا عدوانها واسع النطاق على أوكرانيا. لقد هاجمت روسيا سكان أوكرانيا والبنية التحتية المدنية منذ الأيام الأولى لعدوانها. ونتيجة لذلك، يجري الآن تحقيق في أوكرانيا في أكثر من ٣٠ ٠٠٠ جريمة حرب وجريمة عدوانية ارتكبت منذ ٢٤ شباط/فبراير. ومن بينها حالات تنطوي على قتل حوالي ٧ ٠٠٠ مدني، بمن فيهم نساء وأطفال. وتتزايد هذه الأرقام يومياً بسبب القصف العنيف والغارات الجوية على البنية التحتية المدنية الأوكرانية. وتضررت أو دمرت ألف مؤسسة تعليمية وطبية أوكرانية. لقد حولت الدولة المعتدية العديد من المدن الأوكرانية المزدهرة إلى أنقاض ورماد، بما في ذلك مدن ماريوبول وبوتشا وبوروديانكا وإربين وميليتوبول وسيفريودونيتسك وغيرها الكثير، حيث ظلت مئات الجثث المتحللة للمدنيين الأوكرانيين بلا دفن منذ الربيع - وهم الذين ذبحهم الغزاة الروس باستخفاف بالرصاص والمدفعية والهجمات بالقذائف. ودمر الغزاة الروس أيضاً أنظمة إمدادات المياه والكهرباء في المدن والبلدات الأوكرانية المحتلة. وهناك غياب تام للمراقبة الوبائية في المناطق التي يسيطر عليها المحتلون الروس مؤقتاً. وتستخدم روسيا أيضاً أسلحة تقليدية مختلفة، بما في ذلك الأسلحة المحظورة بموجب القانون الدولي.

ويهدف كل الدعم العسكري المقدم إلى أوكرانيا إلى صد ذلك العدوان الوحشي. ويجب أن يستمر الضغط على روسيا، بما في ذلك فرض جزاءات جديدة صارمة وزيادة المساعدات العسكرية لأوكرانيا، من أجل صد العدوان.

السيد سارواني (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): يمارس وفد بلدي حقه في الرد على التعليقات التي أدلت بها ممثلة الهند.

تتسم الدبلوماسية الهندية اليوم بالانحراف والمعلومات المضللة. وأكبر كذبة سمعناها للتو هي أن جامو وكشمير جزء من الهند. وهذا خيال قانوني. وبمجلس الأمن، في جميع قراراته بشأن هذا

كثب جميع الأعمال العسكرية التي تقوم بها مع الولايات المتحدة. وإذا استمرت كوريا الجنوبية في ارتكاب أعمال من قبيل الاعتراض على ممارستنا لحقنا في الدفاع عن النفس ومقاومة التوترات العسكرية بينما تهدد أمننا، فإنها ستدفع حتماً ثمننا باهظاً. ونحث كوريا الجنوبية بشدة على الامتناع عن تصيد الخطأ معنا بين الحين والآخر، والأهم من ذلك، عدم التعامل معنا نهائياً.

السيد وروبولسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لأتناول بيان الممثل الروسي بصفتي ممثلاً لبلد مجاور لأوكرانيا ومتضرر أيضاً من العدوان الروسي.

لقد عبر عدة ملايين من الأوكرانيين الحدود البولندية. ولا يزال العديد منهم، ومعظمهم من النساء والأطفال، في بلدي. ولذلك، فإن وصف العدوان الوحشي بأنه "عملية لاجتثاث النازية" هو إهانة ليس فقط لأولئك اللاجئين الذين عاشوا في سلام في بلد ديمقراطي، ولكن أيضاً للذاكرة الجماعية للاحتلال النازي المروع الذي حدث في أوروبا وبولندا والمنطقة بأسرها، بما في ذلك أوكرانيا وبيلاروسيا وجزء من روسيا، وكذلك لضحايا محرقة اليهود وذريتهم.

دعونا لا ننخدع بالرواية الروسية. فروسيا تشن حرباً وحشية وعدوانية مألوفة جداً لجيران الروس والسوفييت. لقد انهار الاتحاد السوفيتي، لكن الأساليب السوفيتية المتمثلة في الأكاذيب والقتل والتخويف والترحيل إلى سيبيريا لا يزال يطبقها الاتحاد الروسي.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد أوكرانيا أن يمارس حقه في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي.

بدأ العدوان الروسي في عام ٢٠١٤، عندما احتلت روسيا شبه جزيرة القرم وشنت عدوانها على أوكرانيا في منطقة دونباس. ومنذ بداية عدوان روسيا، ارتكبت جرائم ضد سكان أوكرانيا. إن الانتهاكات والتجاوزات العديدة لحقوق الإنسان في أراضي القرم المحتلة مؤقتاً ومدينة سيفاستوبول بأوكرانيا، وخاصة ضد سكان تيار القرم، تتسم بكونها فظيعة جداً. وقد شُجبت هذه الجرائم في قرارات الجمعية العامة

وما فتئت باكستان تسلط الضوء على تلك المسائل وعلى إرهاب الدولة الهندي ضد شعب جامو وكشمير الذي تحتله الهند بصورة غير قانونية. أما فيما يتعلق بالتعليقات المتعلقة بالأقليات، فمن الأفضل للوفد الهندي أن يفكر ملياً في المسار المقلق جداً الذي شرعت فيه دولته، بدلاً من الانغماس في زيف واضح عن باكستان. تسترشد الهند اليوم بأيديولوجية الهندوتفا التي عمت كراهية الإسلام والتعصب المناهض للأقليات، ولا سيما المسلمين، في خطابها السياسي. وفي هند اليوم المتعصبة بشكل لا يصدق، تواجه الأقلية المسلمة البالغ عددها ٢٠٠ مليون نسمة تكرار حالات الإعدام من دون محاكمة قانونية والمذابح على أيدي الحراس غير النظاميين وسفاحي راشتريا سوايامسيفاك سانغ بتواطؤ رسمي، وقوانين المواطنة التمييزية لحرمان المسلمين من حقوقهم، وحملة منسقة لتدمير المساجد والتراث الإسلامي الثري في الهند.

وفيما يتعلق بالسلوك المتهور المتمثل في إطلاق قذيفة تفوق سرعتها سرعة الصوت وقادرة على حمل رؤوس نووية على الأراضي الباكستانية، كما قال وفد بلدي مسبقاً، لا يكفي أن ترفض الهند ذلك الواقعة بوصفها حادثاً. والتحقيق المشترك الذي دعت إليه باكستان للإجابة على الأسئلة المتعلقة ببروتوكولات السلامة والأمن وسبب تأخر الهند في الاعتراف بإطلاق الصاروخ أمر أساسي.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يأخذ الكلمة لممارسة حق الرد للرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

يود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطلقت ما يصل إلى ٣٩ قذيفة تسليحية هذا العام وحده، بما في ذلك إطلاق قذيفة تسليحية متوسطة المدى بالأسلحة، يشكل كل منها انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن، التي وفقاً للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، اتفقنا جميعاً على تنفيذها.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستعدة الآن تقريباً لإجراء تجربة نووية سابعة وسعت علناً إلى تحقيق طموحاتها النووية الخطيرة.

الموضوع، أن القرار النهائي بخصوص مصير جامو وكشمير سيتخذه شعبه من خلال استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة. وقد قبلت الهند ذلك القرار وهي ملزمة بالامتثال له وفقاً للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

وتظهر خرائط الأمم المتحدة أيضاً كشمير كإقليم متنازع عليه. وفي كشمير، تنتشر أقدم قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة حالياً على طول خط الفصل. وقبل كل شيء، فالقرار الذي هو قيد نظر مجلس الأمن نفسه يعتبر جامو وكشمير إقليماً متنازعاً عليه. وإن كان لدى الهند أي احترام للقانون الدولي وشجاعة أخلاقية، فإنها ستتهي حكم الإرهاب الذي تمارسه وتسحب قواتها وتترك الكشميريين يقررون مستقبلهم بحرية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن أجل تحويل الانتباه عن الإدانة الدولية المتزايدة لانتهاكات الهند الواسعة النطاق والمساعدة لحقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير، الذي تحتله الهند بصورة غير قانونية، نواصل الهند توجيه ادعاءات لا أساس لها من الصحة ضدنا. ويشهد التاريخ على الواقع الذي لا يمكن إنكاره وهو أن المعتدين والمستعمرين والمحتلين كثيراً ما يحاولون تبرير قمعهم للنضال المشروع من أجل تقرير المصير والحرية بتصويره على أنها إرهاب. والهند هي مثال على ذلك النهج.

وعلاوة على ذلك، لم يتطرق بيان الوفد الهندي إلى الحقائق التي قدمها وفد بلدي فيما يتعلق بتكديس الأسلحة المزعزعة للاستقرار والسياسات العسكرية العدوانية. وبدلاً من ذلك، أكد بيانها الذي يخدم مصالحها الذاتية على أن هذا ليس المنتدى المناسب لإثارة تلك المسائل. واسمحوا لي أن أؤكد من جديد أن المسائل التي أثارها وفد بلدي وثيقة الصلة تماماً بعمل اللجنة، لأنها تتطوي على آثار خطيرة على السلام والأمن الإقليميين والدوليين. فالهيئات الدولية المكلفة بالتداول أو التفاوض بشأن مسائل الأمن ونزع السلاح لا تفعل ذلك في فراغ. إن تصورات الدول ومبادئها ومواقفها التفاوضية لا تستند إلى التطورات العالمية فحسب.

ومن الواضح أن ما لا يريد الوفد الهندي أن ندقق فيه هذه الهيئة هو النشر الكبير لقدرات الهند التقليدية وغير التقليدية ضد باكستان.

روسيا فوراً أعمالها العسكرية، وأن تسحب جميع قواتها من كل أراضي أوكرانيا، وأن تحترم احتراماً كاملاً السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها واستقلالها داخل حدودها المعترف بها دولياً. إذ لا مكان لاستخدام القوة العسكرية أو الإكراه لتغيير الحدود في القرن الحادي والعشرين.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لقد ترددت في الرد على التعليقات الروسية في اليومين الماضيين، وهي مليئة بالكاذب الصريحة، والبيانات المناقضة للوقائع، والتهديدات الوهمية المتزايدة. أما بالنسبة للتهمة ضد بلدي، فإن الولايات المتحدة ستواصل دعمها الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وسنقف إلى جانب أوكرانيا وهي تدافع عن أراضيها ذات السيادة والمعترف بها دولياً. لا أوكرانيا ولا الولايات المتحدة ولا حلف شمال الأطلسي هي المسؤولة عن تدمير روسيا لأوكرانيا وزعزعة استقرار الأمن العالمي والنظام الدولي القائم على القواعد. إذ يقع اللوم على روسيا وحدها.

وأود أن أشير، منوها ببساطة إلى الأمر أيضاً، إلى المفارقة المتمثلة في أن روسيا نفسها التي أكدت سيادتها بالأمر في هذه القاعة تحت راية تعدد الأقطاب (انظر A/C.1/77/PV.2) لم تبد أي تورع عن انتهاك سيادة بلد مجاور وسلامته الإقليمية أو ضم أجزاء من ذلك البلد الذي تدعي الآن أنها مستعدة للدفاع عنه بأي وسيلة، بما في ذلك الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية. وهذا ببساطة أمر غير مقبول.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلدي مضطر لأخذ الكلمة لممارسة حقه في الرد مرة ثانية رداً على البيان الاستفزازي الذي أدلى به ممثل كوريا الجنوبية. أولاً وقبل كل شيء، أود أن أؤكد أننا لن نعترف أبداً بقرارات الأمم المتحدة لأنها تتعدى على سيادة بلدنا وحقه في التنمية ووجوده.

ومهما حاولت كوريا الجنوبية جاهدة، فإنها لا تستطيع إخفاء الطابع العدواني لمانوراتها العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة التي تهدف بوضوح إلى الإطاحة بحكومتنا باستخدام القوة، كما يتضح من إلقاء نظرة فاحصة على خطط العمليات التي نُفذت في إطار التدريبات

وقد أدى ذلك إلى خفض عتبة استخدام الأسلحة النووية تخفيضاً كبيراً، بينما يهدد بإمكانية شن هجوم نووي وقائي. وفي هذا السياق، يأتي الموقف المشترك للدفاع والردع بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة، بما في ذلك التدريبات المشتركة، رداً على هذه التهديدات العسكرية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتلك التدابير الدفاعية هي، على أقل تقدير، واجب حكومة مسؤولة.

إن أي محاولة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتبرير موقفها واحتمال استخدامها للأسلحة النووية، بما في ذلك اعتمادها في ٨ أيلول/سبتمبر قانوناً جديداً للقوات النووية، لن يعترف بها المجتمع الدولي تحت أي ظرف من الظروف. ونغتتم هذه الفرصة لنحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على وقف جميع أنواع الاستفزازات والعودة إلى محادثات نزع السلاح النووي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفتها مراقباً.

السيدة هومولوكوفا (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): طلبت أخذ الكلمة لممارسة حق الرد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه رداً على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي وتناولاً له.

يدين الاتحاد الأوروبي بشكل قاطع الاتهامات الرهيبة التي لا أساس لها من الصحة التي يواصل المسؤولون الروس كيلها في محاولة لإضفاء الشرعية على حرب الاتحاد الروسي غير القانونية ضد أوكرانيا. يرفض الاتحاد الأوروبي أيضاً رفضاً قاطعاً أي تشكيك في وجود أوكرانيا ذاته كدولة مستقلة وذات سيادة. ونحث الاتحاد الروسي على وقف حملته المضللة ودعايته، فضلاً عن الهجمات السبيرية ضد أوكرانيا ودول أخرى.

ونؤيد بقوة حق أوكرانيا الأصيل في الدفاع عن النفس وجهود القوات المسلحة الأوكرانية للدفاع عن السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسكانها، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ونطالب بأن توقف

العسكرية المشتركة. إننا نتذكر بوضوح التصريحات المتهورة والسلوك الهجومي لكوريا الجنوبية ونراقب عن كثب جميع الأعمال العسكرية الاستفزازية التي تقوم بها كوريا الجنوبية مع الولايات المتحدة. أن أحث كوريا الجنوبية بقوة على ألا تنسى نصيحتنا، ولو للحظة، بأنه سيكون من الأفضل لكوريا الجنوبية ألا تتعامل معنا بعد الآن. رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.

ويجدر بكوريا الجنوبية أن تفكر مليا في العواقب الوخيمة التي قد تترتب على تصريحاتها وسلوكياتها المتهورة في المستقبل. وأود أيضا